

التقرير السنوي

التاسع والخمسون
السنة المالية

2015



مَصْرِفُ الْيَبْيَا الْمَرْكُزِي

الْبَقِيرُ السَّنَوِيُّ

التاسع والخمسون

السنة المالية

2015



- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2015
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُّجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلّقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

بريد مصور (فاكس): + (218) 21 - 4441488

هاتف: + (218) 21-3333591 / 9

الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

السويقت: CBLJLYLXXXX

الفروع

فرع بنغازي:

هاتف: + (218) 61 - 9091161 / 8

بريد مصور (فاكس): + (218) 61 - 9091169

فرع سرت:

هاتف: + (218) 54 - 63750 / 4

بريد مصور (فاكس): + (218) 54 - 5265142

فرع سبها:

هاتف: + (218) 71 - 627771 / 3

بريد مصور (فاكس): + (218) 71 - 621800

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف: + (218) 21 - 4773901

بريد مصور (فاكس): + (218) 21 - 4773903

بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly

1	تقديم
---	-------------

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

5	أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية
5	● نظرة عامة
6	● النمو الاقتصادي
8	● البطالة
9	● التضخم
10	● التجارة العالمية
11	● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية
12	● أسعار سلع التجارة العالمية
13	● التطورات النفطية الدولية
14	- العرض
15	- الطلب
18	- أسعار النفط
19	ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

29	● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
29	● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
34	● معدل التضخم
36	● العاملون بالنشاط الاقتصادي
37	● التطورات النفطية المحلية
37	- الإنتاج المحلي من النفط الخام
39	- صادرات النفط الخام
41	- أسعار النفط الخام
41	- إنتاج الغاز الطبيعي
42	- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية
43	- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات
43	- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية

44 - الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

ثانياً: المالية العامة

46 ● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2015

46 - الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2015

46 - الإيرادات

47 - المصروفات

ثالثاً: القطاع الخارجي

49 ● ميزان المدفوعات

49 - الحساب الجاري

50 - الحساب الرأسمالي والمالي

52 ● التجارة الخارجية

رابعاً: التطورات النقدية والمصرفية

56 ● التطورات النقدية

56 - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

58 - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

60 - سعر صرف الدينار الليبي

62 ● مصرف ليبيا المركزي

62 - جانب الأصول

64 - جانب الخصوم

67 ● المصارف التجارية

67 - تطور الأصول

70 - تطور الخصوم

75 ● المصرف الليبي الخارجي

79 ● المصارف المتخصصة

79 - مصرف التنمية

80 - المصرف الزراعي

80 - مصرف الادخار والاستثمار العقاري

81 - المصرف الريفي

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

82 ● المحفظة الاستثمارية طويلة المدى

83 ● محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

85 ● سوق المال الليبي

86 ● صندوق التقاعد

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي التاسع والخمسون للعام 2015، مُتضمِّناً أهم التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي والعربي والمحلي، فعلى الصعيد الدولي سجل الاقتصاد العالمي نمواً طفيفاً خلال عام 2015 بلغ 3.2%، مقابل معدل نمو مقداره 3.4% خلال العام 2014، ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى ضعف مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في بعض الدول المتقدمة، والتي أثرت على مستويات الطلب الكلي، ومن تمّ تراجع أسعار السلع الأولية خاصة النفط، حيث انخفض سعر النفط الخام لیسلة (أوبك) إلى أدنى مستوى له منذ عام 2005 ليصل إلى 49.5 دولار للبرميل، مقابل 96.3 دولار للبرميل في المتوسط عام 2014. وفيما يتعلق بمعدلات التضخم في الدول المتقدمة فقد انخفضت إلى 0.3% مسجلة بذلك أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية، كما انخفضت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2015 إلى 6.9%، مقابل 7.3% خلال عام 2014.

وعلى الصعيد العربي، تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى حدوث تحسن في معدل نمو الاقتصاد العربي لعام 2015، حيث بلغ 2.6%، مقابل 2.2% عام 2014، ويعزى هذا إلى التحسن في معدلات نمو عشر دول عربية مع استقرار وتراجع في 9 دول أخرى.

أما على المستوى المحلي، فلا زالت حالة الانقسام السياسي، وتردي الأوضاع الأمنية، واستمرار انخفاض إنتاج وتصدير النفط الخام خلال عام 2015 تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ عقد من الزمن.

إن تراجع الكميات المنتجة، والمصدرة من النفط، وانخفاض أسعاره في السوق الدولية، له أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي النفطي الذي يشكّل أكثر من 60.0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص المالية العامة، فإن الانخفاض الحاد في إنتاج وصادرات النفط الخام، انعكس على تدني إيرادات الميزانية العامة لعام 2015، والتي كانت في حدود 16.8 مليار دينار، في حين بلغت المصروفات العامة نحو 36.0 مليار دينار، لتحقيق الميزانية عجزاً بلغ نحو 24.1 مليار دينار، مقابل عجز 22.3 مليار دينار لبيي خلال عام 2014.

وفيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز ميزان المدفوعات من 27.4 مليار دينار عام 2014 إلى 16.4 مليار دينار عام 2015، متأثراً بانخفاض العجز في الميزان التجاري الذي انخفض من 23.5 مليار دينار عام 2014 إلى 13.2 مليار دينار عام 2015، ونتيجة لاستمرار عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات فقد انعكس ذلك على استمرار انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية بالسوق الموازي، وارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 9.8% نهاية عام 2015.

أما على صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهد عرض النقود (ع) زيادة بلغت نسبتها 13.3%، حيث ارتفع من 69.4 مليار دينار عام 2014 إلى 78.6 مليار دينار في نهاية عام 2015. ومن جهة أخرى، فقد شهدت أصول المصارف التجارية انخفاضاً بلغ 5.2% لعام 2015، حيث انخفضت قيمة الأصول السائلة بنسبة 18.6%، في حين ارتفعت قيمة الائتمان المصرفي بنسبة 1.3%، أما فيما يتعلق بخصوم المصارف التجارية، فقد شهد رأس المال والاحتياطيات نمواً بلغ 4.1% لعام 2015، في حين ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 3.7%.

أما فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، في العادة يتضمن التقرير نشاط بعض المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، وتمارس أنشطة استثمارية واسعة، سواء في الداخل أو في الخارج، ومن بعض هذه المؤسسات المالية، المحفظة الاستثمارية طويلة المدى، محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، سوق المال الليبي، وصندوق التقاعد.

وبهذه المناسبة، يعرب مصرف ليبيا المركزي عن شكره وتقديره لكافة الوزارات، والمؤسسات، والأجهزة العامة ذات العلاقة، لتوفير وتزويد المصرف بالبيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

والله ولي التوفيق ...

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
والعربية

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية

● نظرة عامة:

سجل الاقتصاد العالمي انخفاضاً في النمو خلال عام 2015 بلغت نسبته 3.2%، مقابل معدل نمو مقداره 3.4% خلال عام 2014، ويعزى ذلك لعدة عوامل، يأتي في مقدمتها ضعف مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في بعض الدول المتقدمة، والتي بدورها أثرت على مستويات الطلب الكلي، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع الأولية خاصة النفط والتطورات التي شهدتها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ساهمت في إضعاف النمو الاقتصادي في البلدان النامية واقتصادات البلدان الناشئة الأخرى.

شهد النشاط الاقتصادي للدول الصناعية تحسناً طفيفاً خلال العام موضوع التقرير وسط تباين اتجاهات النمو الاقتصادي ما بين هذه الدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع معدل النمو بنسبة بلغت 2.6% لعام 2015، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.4% لعام 2014، في المقابل تحسنت معدلات النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو واليابان بمعدلات بلغت 2.0% و 1.2% على التوالي، أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، فعلى الرغم من أن هذه المجموعة من الدول لازالت تسجل معدلات نمو تعادل ضعف معدلات النمو المسجلة في الاقتصادات الصناعية، إلا أنها سجلت معدل نمو منخفض خلال العام 2015، مقارنة بالنمو المسجل لعام 2014، وذلك نتيجة للتباطؤ في معدلات نمو عدد من اقتصادات هذه المجموعة، وبشكل عام مازالت الدول النامية والاقتصادات الناشئة تواجه مخاطر متعددة أهمها عدم استقرار الأسواق المالية وانخفاض حركة رؤوس الأموال.

أما فيما يخص معدل البطالة، فقد شهدت معدلات البطالة في الدول المتقدمة انخفاضاً عام 2015 بنسبة بلغت 6.9%، مقابل 7.3% عام 2014، وعلى الرغم من هذا الانخفاض فقد استمر معدل البطالة في الدول المتقدمة مرتفعاً مقارنة بمعدل البطالة العالمي البالغ 5.9%. والجدير بالذكر أن منطقة اليورو تمكنت من تخفيض معدل البطالة من 11.6% عام 2014 إلى نحو 10.9% عام 2015، ويعزى هذا الانخفاض إلى تمكن منطقة اليورو من خلق وظائف جديدة عام 2015، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد العاطلين فيها إلى نحو 17.5 مليون عاطل عن العمل نهاية عام 2015، مقابل نحو 18 مليون عاطل عن العمل

لعام 2014، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الوظائف بمنطقة اليورو من 0.7% عام 2014 إلى ما يقارب 1.2% عام 2015.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم، ففي ظل انخفاض أسعار السلع الأولية وضعف النشاط الاقتصادي، فقد سجل معدل التضخم في الدول الصناعية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2015 ليبلغ 0.3% مقارنة بمعدل قدره 1.4% في عام 2014، في المقابل استقر معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى عند مستوى 4.7%، ويعزى ذلك إلى الضغوطات التضخمية الناتجة عن تراجع أسعار صرف العملات المحلية لبعض دول هذه المجموعة مقابل العملات الرئيسية وبالأخص الدولار، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة الذي قلل من الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار السلع الأساسية على المستوى العام للأسعار في الأسواق المحلية لهذه المجموعة من الدول.

● النمو الاقتصادي:

شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي انخفاضاً خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، حيث سجل معدل النمو ما نسبته 3.2% خلال عام 2015، مقابل 3.4% في عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي: (1) تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين واستعادته للتوازن بالتدريج مع تحوله نحو الاستهلاك والخدمات؛ بعيداً عن الاستثمار والصناعات التحويلية، (2) انخفاض أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأولية، (3) تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بالتدريج في ظل صلابة التعافي الأمريكي بينما تواصل المصارف المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى تيسير السياسة النقدية.

وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 2.6% خلال عام 2015، في المقابل حقق الاقتصاد الصيني نمواً بلغت نسبته 6.9% عام 2015، منخفضاً عما كان عليه في عام 2014 والبالغ 7.3%. ويعزى هذا الانخفاض إلى ضعف نمو الاستثمارات في الصناعات التحويلية والبنية التحتية وضعف نمو الصادرات بالإضافة إلى تركيز الطلب على السلع الاستهلاكية، بينما حقق النمو في المملكة المتحدة انخفاضاً من 2.9% عام 2014 إلى 2.2% عام 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى تباطؤ نمو الاستثمار في قطاع الإسكان من 12.0% لعام 2014 إلى 8.0% لعام 2015.

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو في منطقة اليورو فقد شهدت انتعاشاً بعد سنوات من الانكماش بلغت نسبته 2.0% خلال العام موضوع التقرير ، وكان هذا الانتعاش مدفوعاً بالتطورات الإيجابية الحاصلة في الاستهلاك الخاص، وقد تأثر اقتصاد منطقة اليورو من خلال ثلاث سمات رئيسية للبيئة الدولية في عام 2015: (1) التباين المتزايد في النشاط الاقتصادي بين اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة، (2) الضعف التاريخي لتطورات التجارة العالمية، (3) انخفاض الضغوط التضخمية العالمية على خلفية مواصلة انخفاض أسعار الطاقة والإنتاجية الفائضة¹.

أما فيما يخص معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد شهد انخفاضاً طفيفاً خلال عام 2015 ليصل إلى 2.5%، مقابل 2.6% عام 2014، حيث شهدت اقتصادات معظم البلدان العربية المصدرة للنفط انخفاضاً في معدلات نموها، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، إذ انخفضت معدلات النمو لكل من السعودية، الجزائر، قطر والكويت خلال العام موضوع التقرير، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط فقد شهدت بعض الدول النفطية مثل الإمارات والعراق نسب نمو مرتفعة لعام 2015 مقارنة بعام 2014.

¹ البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي (2015)

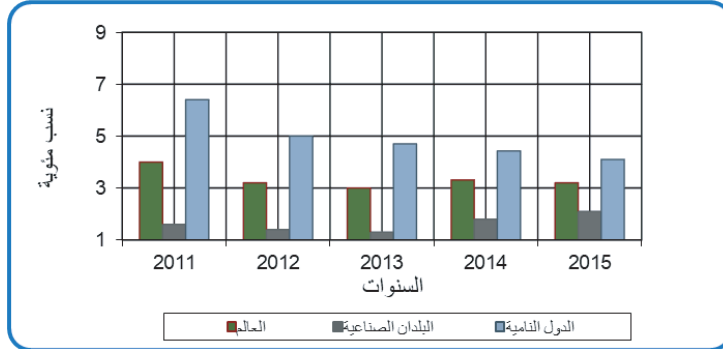
جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

مجموعة الدول		نسب مئوية
2015	2014	
3.2	3.4	العالم :
2.1	1.7	الدول الصناعية:
2.6	2.4	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	0.9	دول منطقة اليورو
1.2	0.0	اليابان
2.0	2.8	دول صناعية أخرى
4.1	4.6	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى (*) :
3.7	2.8	دول وسط وشرق أوروبا
- 2.8	1.1	دول الكومنولث المستقلة
6.7	6.8	آسيا
2.5	2.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
0.1	1.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.4	5.1	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي

* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب أفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

شكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي

● البطالة:

حققت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2015 انخفاضا لتصل إلى 6.9%، مقابل 7.3% في عام 2014، وقد كان التحسن في معدلات البطالة خلال عام 2015 واضحا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 5.3%، والمملكة المتحدة ليبلغ 5.4%، مقارنة بعام 2014، كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضا وصل إلى

10.9% خلال عام 2015، مقابل 11.6% عام 2014، ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو إلى الهيكلة التي قامت بها الحكومة الإسبانية لسوق العمل حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 22.1% لعام 2015، مقابل 24.6% عام 2014، كما شهدت معدلات البطالة تحسناً في بعض الدول العربية، حيث انخفضت في تونس إلى مستوى 15.0%، ومصر إلى مستوى 12.9%.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

"نسب مئوية"

2015	2014	مجموعة الدول
6.9	7.3	الدول الصناعية
5.3	6.3	الولايات المتحدة الأمريكية
10.9	11.6	دول منطقة اليورو
5.4	6.3	المملكة المتحدة
3.9	3.7	اليابان
4.6	5.3	ألمانيا
12.9	13.4	مصر
15.0	15.3	تونس
22.1	24.6	إسبانيا

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي

● التضخم:

شهدت معدلات التضخم بشكل عام انخفاضاً في الدول الصناعية. خلافاً لذلك فقد استقر معدل التضخم في الدول النامية والأسواق الناشئة على نفس النسبة خلال العامين الماضيين، ويرجع السبب وراء انخفاض معدل التضخم في اقتصادات الدول الصناعية إلى استمرار العمل بمستوى أقل أو دون قدرتها الإنتاجية، حيث وصل متوسط معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة عام 2015 إلى 0.3%، مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يرجع في الغالب إلى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية، حيث أدى انخفاض أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى بما فيها الغذاء إلى إبقاء معدلات التضخم عند مستويات متواضعة، ومن المتوقع أن تستمر المعدلات المنخفضة لأسعار هذه السلع خلال عام 2016 حسب الأرقام المتداولة في الأسواق الآجلة لهذه السلع.

ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم بشكل عام انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015، لتصل إلى 0.3%، مقابل 1.4% عام 2014. وقد شهدت معدلات التضخم تفاوتاً بين الدول الصناعية، حيث انخفضت في دول منطقة اليورو لتصل إلى 0.1% لعام 2015 مقارنة بـ 0.4% لعام 2014، كذلك الحال في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً مقارنة بعام 2014، في حين استقرت مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة عند مستوى 4.7% خلال العامين الماضيين، وشهدت معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً خلال الفترة موضوع التقرير، حيث وصل مستوى التضخم فيها إلى 5.7%، مقابل 6.8% عام 2014.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

2015	2014	مجموعة الدول
0.3	1.4	الدول الصناعية:
0.1	1.6	الولايات المتحدة الأمريكية
0.0	0.4	دول منطقة اليورو
0.8	2.7	اليابان
0.1	1.5	المملكة المتحدة
4.7	4.7	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:
2.9	3.8	دول وسط وشرق أوروبا
15.5	8.1	دول الكومنولث المستقلة
2.7	3.5	آسيا
5.7	6.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
7.0	6.4	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي

● التجارة العالمية:

شهد معدل نمو التجارة العالمية انخفاضاً خلال عام 2015 ليصل إلى 2.8%، مقابل 3.8% عام 2014، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى، حيث وصل معدل صادراتها عام 2015 إلى 1.7%، مقابل 3.1% عام 2014، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً لتصل إلى 0.5% عام 2015، مقابل 3.7% في عام 2014.

أما في الدول الصناعية فقد شهد معدل نمو صادراتها انخفاضا طفيفا ليصل إلى 3.4% عام 2015، مقابل 3.6% عام 2014، في المقابل شهدت واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعا لتصل إلى 4.3% عام 2015، مقابل 3.7% خلال عام 2014، وقد كانت معدلات نمو التجارة الخارجية للدول النامية أقل من المتوقع وذلك بسبب نمو الطلب الخارجي على سلع هذه الدول بمعدلات أقل من المتوقع ومتسقا بوجه عام مع تباطؤ النشاط الاقتصادي الكلي.

أما على صعيد الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2015 انخفاضا متباينا في فوائض وعجزات العديد من البلدان، حيث كانت منطقة اليورو رائدة في محاولتها للتقليل من عجزات حساباتها الجارية، وذلك عن طريق تخفيض الواردات من جهة وتعديل السياسات السعرية من جهة أخرى لتحفيز الصادرات، بالإضافة إلى تدهور أسعار الوقود وانخفاض سعر صرف اليورو، وقد كان لانخفاض أسعار النفط والسلع الأولية سبب في زيادة العجز وتقليص الفوائض في البلدان المصدرة للنفط والسلع الأولية.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"			
2015	2014	2013	
2.8	3.8	3.4	إجمالي التجارة العالمية
			الدول الصناعية :
3.4	3.6	3.0	الصادرات
4.3	3.7	2.2	الواردات
			الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى :
1.7	3.1	4.4	الصادرات
0.5	3.7	5.2	الواردات

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي

● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية:

حقق الدولار الأمريكي مكاسب كبيرة خلال العام موضوع التقرير، حيث واصل سعر صرف الدولار الأمريكي صعوده مقابل العملات الدولية الرئيسية للعام الثاني على التوالي، متأثرا بمؤشرات قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي لعام 2014 والذي نص على إنهاء برنامج التوسع الكمي في أكتوبر 2014، بالإضافة إلى إشارته باحتمالية رفع سعر الفائدة خلال النصف الثاني من عام 2015، وفي ظل جميع العوامل الاقتصادية المواتية المدعومة بقوة النمو في الإنفاق الاستهلاكي تزامنا مع انخفاض أسعار النفط، كل هذه العوامل ساهمت في

زيادة الإقبال على الدولار كملاذ آمن في ظل التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وتراجع الين الياباني أمام الدولار مع مواصلة بنك اليابان لبرنامج التوسع الكمي والنوعي الذي أطلقه في بداية الربع الثاني من عام 2013، بالإضافة إلى قيام مؤسسة موديز (Moody's) بخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية لليابان .

وقد سجل سعر صرف اليورو انخفاضا أمام الدولار وذلك بسبب الإجراءات التوسعية التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي لحفز النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء انخفاض سعر صرف اليورو أيضا كمحصلة للاضطرابات السياسية باليونان وتأثيرها السلبي على قطاعها المالي، وتصادد مخاطر خروجها من منطقة اليورو، أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه الإسترليني، فقد سجل انخفاضا أمام الدولار تزامنا مع تراجع التوقعات برفع بنك إنجلترا لأسعار الفائدة في المستقبل القريب، وقد تراجع سعر صرف اليوان الصيني أمام الدولار ويرجع ذلك إلى قيام بنك الصين بتخفيض قيمة عملة اليوان أمام الدولار لثلاث مرات خلال شهر أغسطس من عام 2015 بنسبة وصلت إلى 5.0%.

جدول رقم (5) : متوسط أسعار صرف بعض العملات الدولية خلال عام 2015

العملة	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	الين الياباني	الفرنك السويسري	اليوان الصيني
الدولار الأمريكي	-	1.1091	1.5291	0.0083	1.0387	0.1606
اليورو	0.9016	-	1.3787	0.0075	0.9365	0.1448
الجنيه الإسترليني	0.6540	0.7253	-	0.0054	0.6793	0.1050
الين الياباني	120.4819	133.6265	184.2289	-	125.1446	19.3494
الفرنك السويسري	0.9627	1.0678	1.4721	0.0080	-	0.1546
اليوان الصيني	6.2267	6.9060	9.5212	0.0517	6.4676	-

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

● أسعار سلع التجارة العالمية:

شهدت أسعار معظم السلع الغذائية انخفاضا خلال عام 2015 بنسبة بلغت 17.1%، مقارنة بالانخفاض الذي شهده عام 2014 والذي بلغ 4.1% وذلك بسبب انخفاض تكلفة إنتاج أغلب السلع الغذائية الأولية، هذا الانخفاض طال معظم أسعار السلع الغذائية، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى تقلبات الطقس وارتفاع مستويات المخزون من هذه السلع، ومن المتوقع أن تتراجع أسعار الغذاء السنوية خلال السنتين التاليتين بسبب العرض الكبير

المدعوم بارتفاع مستويات المخزون وتباطؤ الطلب، وقد شهدت أسعار كل من النفط، السلع الأولية باستثناء الوقود والمعادن انخفاضاً خلال عام 2015 بلغ 47.2%، 17.5%، و 23.1% على التوالي، مقابل معدلات انخفاض قدرها 7.5%، 4.0% و 10.3% على التوالي خلال عام 2014. أما بالنسبة للمواد الزراعية فقد سجلت أسعارها مغايرة لما كانت عليه في عام 2014، حيث شهدت أسعار المواد الزراعية انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015 كانت نسبته 13.5%، مقارنة بالارتفاع الذي سجلته أسعارها خلال عام 2014 والذي كانت نسبته 1.9%، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع في الإنتاج بسبب التغيرات المناخية في بعض البلدان الزراعية في أمريكا اللاتينية.

جدول رقم (6): التغير السنوي في الأسعار العالمية لبعض السلع

"نسب مئوية %"

البيان	2012	2013	2014	2015
المواد الصناعية الأولية	15.5	- 2.3	- 6.0	- 4.0
النفط	1.0	- 0.9	- 7.5	- 47.2
السلع الأولية باستثناء الوقود	- 10.0	- 1.4	- 4.0	- 17.5
سلع غذائية	- 2.4	0.7	- 4.1	- 17.1
مشروبات	- 18.6	- 11.9	20.7	- 3.1
مواد زراعية خام	- 12.7	1.6	1.9	- 13.5
معادن	- 16.8	- 4.3	- 10.3	- 23.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي

● التطورات النفطية الدولية:

نظراً إلى التطورات غير المواتية التي شهدتها أسواق النفط العالمية ابتداء من شهر يونيو لعام 2014 واستمرارها حتى نهاية عام 2015، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2015، حيث بلغ متوسط المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك 49.5 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك أدنى مستوى له منذ عام 2005، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات المعروض من النفط نتيجة لاستمرار إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا بمعدل ثابت، بالإضافة إلى توقعات ارتفاع العرض من قبل جمهورية إيران بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد سجلت مستويات الطلب على النفط نمواً ضعيفاً ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، حيث

بلغت مستويات العرض من النفط 96.3 مليون برميل يوميًا خلال عام 2015 أي بزيادة قدرها 1.6 مليون برميل يوميًا مقارنة بعام 2014، في حين نما الطلب العالمي على النفط بنحو 1.7 مليون برميل يوميًا خلال عام 2015، مقارنة بمعدل نمو بلغ 0.9 مليون برميل يوميًا خلال عام 2014، ليصل إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال العام موضوع التقرير إلى 94.5 مليون برميل يوميًا، ومن أحد العوامل الأخرى المهمة التي ساهمت بشكل كبير في انخفاض أسعار النفط هو التباطؤ الذي شهده النشاط الاقتصادي في الصين، الأمر الذي أثر سلبًا على الطلب العالمي على النفط، إضافة إلى ذلك فإن ظاهرة التغير المناخي كان لها دور في تغيير سياسات الطاقة مثل دعم الطاقة المتجددة والحيوية، مما ينبئ بمنافسة طويلة المدى للطاقة النفطية.

إن هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط أثر بشكل كبير على منتجي النفط الرملي في كندا والنفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والإنتاج في المياه العميقة في البرازيل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار في العديد من هذه المشاريع وذلك لأن الأسعار الجديدة للنفط لا تسمح لها بالاستمرار لتغطية التكاليف المترتبة على استخراج وتصدير هذا النوع من النفط الخام.

- العرض:

شهد العرض العالمي من النفط الخام خلال عام 2015 ارتفاعًا بنسبة 2.8% وبمقدار 2.6 مليون برميل في اليوم، ليلعب في المتوسط 96.3 مليون برميل في اليوم، مقابل 93.7 مليون برميل في اليوم في عام 2014، وكان السبب الرئيسي وراء هذا النمو في العرض العالمي هو ارتفاع الإنتاج من قبل منظمة الأوبك والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع متوسط إنتاج منظمة الأوبك خلال عام 2015 ليصل إلى 38.7 مليون برميل في اليوم أي بزيادة قدرها 1.2 مليون برميل في اليوم وبمعدل ارتفاع قدره 3.2%، مقابل 37.5 مليون برميل خلال عام 2014، وفي المقابل ارتفع متوسط إنتاج دول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 19.1 مليون برميل في اليوم عام 2014 إلى ما يقارب 20.0 مليون برميل في اليوم عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 4.2%.

ومع تدهور الأسعار للعامين الماضيين توقع العديد من المحللون انخفاض إنتاج منظمة الأوبك للمحافظة على استقرار الأسعار في السوق، في المقابل فضلت المنظمة أن تحافظ على حصتها السوقية وتتحمل صدمة انخفاض الأسعار على المدى المتوسط، حيث إن استرجاع الحصة السوقية لاحقاً سوف يكون مكلفاً وقد تم استيعاب هذا الدرس من تجربة سبعينات القرن الماضي خاصة المملكة العربية السعودية.

- الطلب:

نظراً إلى انخفاض أسعار النفط العالمية خلال العام موضوع التقرير فقد شهد الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاعاً بنسبة 1.8% ليصل إلى 94.5 مليون برميل في اليوم في عام 2015، مقابل 92.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2014، ويعزى ارتفاع الطلب على النفط لعام 2015 إلى ارتفاع الطلب من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث ارتفاع مستوى الطلب من 45.7 مليون برميل في اليوم لعام 2014 إلى 46.2 مليون برميل في اليوم لعام 2015، أي بمعدل ارتفاع قدره 1.1%. إذ سجل طلب الأمريكتين الشمالية والجنوبية ارتفاعاً بمعدل بلغ 1.2% خلال عام 2015 ليصل إلى 24.4 مليون برميل يومياً، مقارنة بكمية قدرها 24.1 مليون برميل يومياً عام 2014، وسجلت دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي أيضاً ارتفاعاً في الطلب على النفط الخام بما يعادل 3.0% خلال عام 2015 ليصل إلى 3.4 مليون برميل يومياً مقارنة بكمية قدرها 3.3 مليون برميل يومياً خلال عام 2014، وسجلت أيضاً كل من الصين والبلدان الآسيوية الأخرى (الهند على وجه الخصوص) ومنطقة الشرق الأوسط ارتفاعاً في الطلب على النفط الخام، وقد كانت معدلات نمو الطلب لهذه الدول 5.7% و 4.2% و 2.5% على التوالي.

جدول رقم (7) : العرض العالمي للنفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2013	2014	2015				متوسط عام 2015	معدل النمو في عام 2015 %
			الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	21.0	22.9	23.8	23.5	23.9	23.9	23.8	3.9
أمريكا الشمالية و الجنوبية*	17.2	19.1	20.0	19.6	20.0	20.0	19.9	4.2
أوروبا**	3.3	3.3	3.4	3.5	3.3	3.5	3.4	3.0
دول المحيط الهادي	0.5	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.0
2- دول خارج المنظمة منها :	28.7	28.9	29.5	29.3	29.2	29.2	29.3	1.4
الاتحاد السوفيتي السابق	13.9	13.9	14.0	14.0	13.9	14.0	14.0	0.7
أوروبا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
الصين	4.2	4.2	4.3	4.4	4.3	4.3	4.3	2.4
دول آسيوية أخرى	2.7	2.6	2.8	2.7	2.7	2.7	2.7	3.8
أمريكا اللاتينية	4.2	4.4	4.6	4.5	4.5	4.5	4.6	4.5
الشرق الأوسط	1.4	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	-7.7
أفريقيا	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	0.0
3- منظمة الأوبك	37.5	37.5	37.7	38.8	39.1	39.1	38.7	3.2
نفط خام	31.2	31.0	31.2	32.2	32.4	32.3	32.0	3.2
غاز مسال	6.3	6.5	6.6	6.6	6.7	6.7	6.7	3.1
4- عائدات التكسير	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	0.0
5- الوقود الحيوي***	2.0	2.2	1.8	2.4	2.6	2.4	2.3	4.5
مجموع العرض العالمي	91.4	93.7	95.1	96.3	97.0	96.9	96.3	2.8

المصدر : منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*** بداية من يوليو 2010 يتضمن هذا البند جميع أصناف الوقود الحيوي بما في ذلك وقود الميثانول المنتج في البرازيل والولايات المتحدة.

جدول رقم (8): الطلب العالمي على النفط الخام

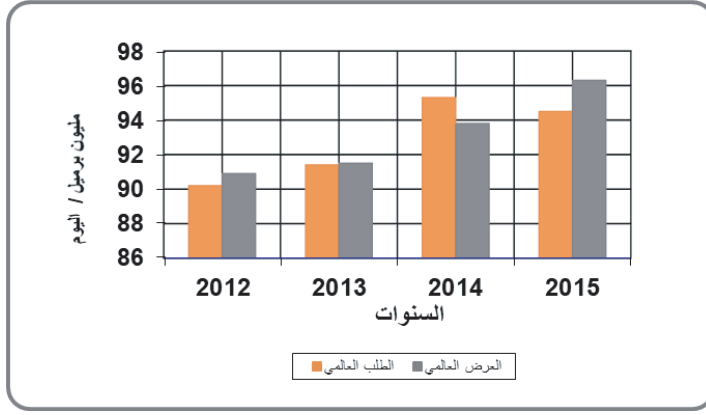
" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2013	2014	2015				متوسط عام 2015	معدل النمو في عام 2015 %
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	46.0	45.7	46.4	45.3	46.7	46.3	46.2	1.1
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.1	24.1	24.2	24.1	24.7	24.5	24.4	1.2
أوروبا	13.6	13.5	13.5	13.5	14.1	13.6	13.7	1.5
دول المحيط الهادي	8.3	8.1	8.7	7.6	7.8	8.3	8.1	0.0
2- دول خارج المنظمة منها :	45.9	47.1	47.1	48.6	48.7	48.8	48.3	2.5
الاتحاد السوفيتي السابق	4.7	4.9	4.6	4.9	5.0	5.0	4.9	0.0
أوروبا	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.0
الصين	10.3	10.6	11.0	11.3	11.3	11.2	11.2	5.7
دول آسيوية أخرى	11.8	12.0	12.4	12.6	12.3	12.8	12.5	4.2
أمريكا اللاتينية	6.7	6.8	6.6	6.8	6.9	6.8	6.8	0.0
الشرق الأوسط	7.9	8.0	7.6	8.3	8.6	8.1	8.2	2.5
أفريقيا	3.9	4.0	4.1	4.1	4.0	4.1	4.1	2.5
مجموع الطلب العالمي	91.9	92.8	93.5	93.9	95.4	95.1	94.5	1.8

المصدر : منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شكل (2) : العرض العالمي والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال



المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016

- أسعار النفط:

استمر سعر النفط الخام في الانخفاض خلال عام 2015 وبشكل ملحوظ ليصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 2005، حيث انخفض متوسط سعر النفط الخام لسلة أوبك ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الربع الرابع من العام موضوع التقرير ليصل إلى 39.7 دولار للبرميل، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة المعروض من النفط الخام خصوصاً بعد رفع العقوبات الاقتصادية على جمهورية إيران وزيادة المعروض من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بالإضافة إلى النمو المتباطئ للطلب العالمي، وفي الوقت نفسه كانت البيانات تشير إلى بقاء نمو الاقتصاد الصيني والأوروبي وارتفاع سعر الدولار، كل هذه العوامل سببت في سرعة تدهور أسعار النفط.

جدول رقم (9): متوسط أسعار النفط الخام

"دولار للبرميل"

سلة أوبك	العام	سلة أوبك	العام
	2015:		2014 :
50.3	الربع الأول	104.7	الربع الأول
59.9	الربع الثاني	105.9	الربع الثاني
48.3	الربع الثالث	100.9	الربع الثالث
39.7	الربع الرابع	73.7	الربع الرابع
49.5	متوسط العام	96.3	متوسط العام

المصدر: منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، التقرير السنوي 2015

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

أشارت التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى حدوث تحسن في معدل نمو الاقتصاد العربي للعام 2015، حيث بلغ 2.6%، مقارنة بمعدل نمو 2.2% في عام 2014، وذلك كمحصلة لتحسن معدلات النمو في 10 دول عربية واستقرار وتراجع في 9 دول خلال العام، وبشكل عام لم يتأثر النمو بشكل جذري في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط رغم استمرار تراجع الأسعار والعائدات بفضل استمرار الإنفاق الاستثماري القوي، أما بقية الدول العربية فقد شهدت هي الأخرى أداء متبايناً بسبب اختلاف تحركاتها على صعيد تحسين بيئتها الاقتصادية والسياسية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العربي تحسناً نسبياً في النمو خلال عام 2016 ليلبلغ 3.7%، وتستند تلك التوقعات إلى التحسن المتوقع للنمو في غالبية الدول والتعافي الجزئي لأسعار النفط واستمرار استخدام بعض البلدان العربية المصدرة للنفط لاحتياطياتها لتمويل الإنفاق الاستثماري، فضلاً عن توقع تحسن الطلب العالمي على المنتجات العربية ولاسيما النفط.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم أو مستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد انخفض بشكل طفيف في الدول العربية ليلبلغ 4.5% عام 2015، مقارنة بمعدل بلغ 4.7% عام 2014، وذلك انعكاساً لتراجع أسعار السلع الرئيسية في العالم، وخصوصاً الوقود (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم).

وعلى صعيد إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية فقد ارتفعت بمقدار 36 مليار دولار ونسبة 4.0% من 891 مليار دولار عام 2014 إلى 927 مليار دولار عام 2015، مع توقعات بارتفاعها إلى 976 مليار دولار عام 2016، في حين انخفضت الاحتياطيات الإجمالية للدول العربية خلال عام 2015 بمعدل 12.5% لتبلغ 1,167.3 مليار دولار، مع توقعات بمواصلة انخفاض الاحتياطيات لتبلغ 1,048 مليار دولار عام 2016.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية قد شهدت تراجعاً بمعدل 3.6%، لتصل إلى نحو 44 مليار دولار عام 2014، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من إجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و 6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار عام 2014.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية للسلع والخدمات، فحسب التقديرات الأولية المتوفرة من صندوق النقد الدولي قد تراجعت بمقدار 424 مليار دولار وبنسبة 16% لتصل إلى 2.15 تريليون دولار عام 2015 مع توقعات بمعاودة نموها بقيمة 40 مليار دولار وبنسبة 1.9% إلى 2.2 تريليون دولار عام 2016.

وفي هذا المجال، انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 361 مليار دولار وبنسبة 26.0% لتصل إلى 1,047 مليار دولار عام 2015 مع توقعات بنموها خلال عام 2016 بقيمة 7 مليارات دولار وبنسبة 0.7% لتصل إلى 1,054 مليار دولار، كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 63 مليار دولار وبنسبة 5.0% لتصل إلى 1,102 مليار دولار عام 2015 مع توقعات بمعاودة الارتفاع بمقدار 33.0. وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2015، يمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

1. صندوق النقد العربي:

أولى صندوق النقد العربي خلال عام 2015 اهتماماً كبيراً مع دوله الأعضاء لبحث سبل توفير الدعم لها في ظل استمرار تأثير الأداء الاقتصادي لعدد من الدول العربية بالتداعيات المترتبة على التحولات السياسية التي شهدتها على مدار السنوات الماضية، إلى جانب استمرار تأثير الدول العربية بضعف مستويات الطلب العالمي على ضوء بطء تعافي الاقتصاد العالمي، حيث أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تأثير مستويات الصادرات السلعية والخدمات وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وهو ما أثر سلباً على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية وإن تفاوتت هذه التأثيرات من دولة لأخرى، وقد تم وضع إطار عام لاستراتيجية الصندوق للفترة 2015 - 2020، يركز بالعديد من الخطط الطموحة لاستخدام الوسائل المتاحة للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة.

وتتفيداً لقرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في مدينة الرياض في يناير 2013 بشأن زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة، فقد تمت زيادة رأس المال المصرح به لصندوق النقد العربي بمقدار 600 مليون دينار عربي حسابي ليصل رأس المال إلى 1200 مليون دينار عربي حسابي، واكتتاب الدول الأعضاء بنصف الزيادة أي بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي، في حين قام الصندوق بتسديد نصف الزيادة في رأس المال من خلال رسملة الاحتياطات، وتسديد النصف المتبقي مباشرة من قبل الدول الأعضاء على مدى خمس سنوات بدءاً من أبريل 2014.

في مجال النشاط الإقراضي، قدم الصندوق خلال عام 2015 أربعة قروض لدوله الأعضاء المقترضة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 191.2 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 800 مليون دولار أمريكي، وبذلك بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي 174 قرصاً حتى نهاية عام 2015، بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.95 مليار دينار عربي حسابي، تعادل نحو 8.2 مليار دولار أمريكي، استفادت منها أربعة عشر دولة من الدول الأعضاء.

وفي مجال النشاط الاستثماري، واصل الصندوق نهجه في اتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، واستمرار النشاط الاستثماري في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2015 مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، قام الصندوق في عام 2015 بتوفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية واستمر في إصدار النشرات الفصلية حول أداء هذه الأسواق، بالإضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2014 وأهم الأحداث والمستجدات فيها.

كما عزز الصندوق خلال عام 2015 من نشاطه، ليوافك الأهداف الاستراتيجية للفترة 2015-2020، حيث تم تقديم العون الفني اللازم للدول الأعضاء في المجالات المختلفة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، متضمناً ذلك تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، من خلال خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية التابع

له، وقد نظم المعهد دورات تدريبية وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا المركزي، وفي عام 2015، بلغ عدد الأنشطة التدريبية التي عقدها المعهد 17 دورة استفاد منها 433 متدرباً وبذلك وصل إجمالي عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب في الصندوق إلى 280 نشاطاً استفاد منها 8684 متدرباً.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، ساهم الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 وقام بتحريره وإصداره.

وفيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، قام الصندوق خلال عام 2015 بإصدار عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث، وفي هذا الإطار تم إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي وتقرير أوضاع أسواق السندات بالدول العربية، وتقرير تنافسية الاقتصادات العربية، وأعداد من "نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية" ونشرة تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبنينة" كما أصدر الصندوق دراسات وأوراق عمل تناولت عدداً من الموضوعات الاقتصادية المهمة للدول الأعضاء، من بينها موضوع بطالة الشباب في الدول العربية، والسياسات الاحترازية الكلية ودورها في دعم الاستقرار المالي في الدول العربية، والنفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية.

جدول رقم (10)

المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2015.12.31

"بالآلاف دينار عربي حسابي"

البند	2014	2015
إجمالي الموجودات	4,050,548	4,079,283
إجمالي حقوق المساهمين	1,085,078	1,146,065
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسات التابعة	111,463	116,731
إجمالي المطلوبات	2,854,007	2,816,487
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	4,050,548	4,079,283

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي

المصدر : صندوق النقد العربي، أبوظبي، التقرير السنوي لعام 2015

2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

تابع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2015 نشاطه الإنمائي ودعمه للمشاريع التي تحظى بأولوية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، حيث تحظى مشاريع البنية الأساسية باهتمام الصندوق في برنامج الإقراضي بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الضرورية وزيادة طاقتها الإنتاجية، وتخفيض العجز القائم بها في بعض الدول، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة، كما واصل الصندوق تقديم المعونات القطرية والقومية بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب، وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى الإسهام في تمويل دراسات الجدوى وإعداد المشاريع في بعض الدول العربية.

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع العام خلال العام 2015، نحو 15 قرصاً بقيمة إجمالية مقدارها 426.0 مليون دينار كويتي، استفادت منها 8 دول عربية، أسهمت في تمويل 15 مشروعاً للقطاع العام منها 12 مشروعاً جديد وقدرت التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 1.2 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة مساهمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 35.0%، وحظيت مشاريع النقل بالمركز الأول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام، إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها حوالي 40.6% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع الطاقة الكهربائية 25.6%، ثم مشاريع المياه والصرف الصحي 14.1%، ومشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية 7.5%، ثم مشاريع الخدمات الاجتماعية 3.8%، كما بلغت نسبة القروض المقدمة لمشاريع القطاعات الأخرى 8.4%.

كما واصل الصندوق دعم وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية حيث ساهم الصندوق في رأس مال 7 شركات تابعة للقطاع الخاص بمبلغ إجمالي قدره 31.7 مليون دينار كويتي، وذلك بالإضافة إلى المساهمة في رأس مال صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبالغ مقدارها حوالي 10.0 ملايين دينار كويتي.

وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق للقطاعين العام والخاص منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2015، 641 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 8.8 مليار دينار كويتي، ساهمت في تمويل 542 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 25.7% من التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة، وقد حظيت مشاريع البنى الأساسية بالمرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة، إذ بلغ نصيبها حوالي 69.5% من إجمالي قيمة القروض، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة 19.7%، ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 7.5%، ومشاريع القطاعات الأخرى بنسبة 3.0%، ومن بين إجمالي قروض الصندوق العربي، بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص 14 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 56.0 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين الخاص والعام حتى نهاية العام حوالي 5.8 مليار دينار كويتي، أي حوالي 76.4% من صافي القروض المنفذة.

فيما يتعلق بالمعونات، قدم الصندوق 29 معونة قطرية وقومية خلال عام 2015، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 7.2 مليون دينار كويتي، منها 16 معونة قطرية بقيمة إجمالية حوالي 4.1 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 54.6% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب ونحو 37.8% لتنفيذ برامج طارئة، وبلغ عدد المعونات القومية التي قدمها الصندوق العربي خلال هذا العام 13 معونة قومية قيمتها الإجمالية حوالي 3.1 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 64.2% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 29.7% للمساهمة في تنفيذ برامج طارئة كما واصل الصندوق الإسهام في تمويل البرامج العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني وقدم خلال العام حوالي 8.4 مليون دينار كويتي للإسهام في تمويل المرحلة الثالثة عشر من هذا البرنامج.

بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي، منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام 1104 معونة بقيمة إجمالية قدرها 346.9 مليون دينار، منها 576 معونة قطرية بقيمة إجمالية قدرها 147.2 مليون دينار كويتي، و 515 معونة قومية بقيمة إجمالية بنحو 63.9 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة السحوبات من صافي قيمة هذه المعونات حوالي 83.1%.

ومن ناحية أخرى أظهرت الحسابات الختامية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 أن إجمالي دخل الصندوق العربي بلغ حوالي 96.5 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 92.8 مليون دينار كويتي في عام 2014، وأن الإنفاق الإداري خلال عام 2015 بلغ حوالي 8.5 مليون دينار كويتي، مقابل إنفاق إداري حوالي 8.3 مليون دينار كويتي، خلال العام السابق، وبلغ صافي الربح 77.5 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 84.4 مليون دينار كويتي في عام 2014. وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2015 حوالي 3223.7 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 3051.8 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2014.

جدول رقم (11): أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما في 2015.12.31

" مليون دينار كويتي "	
البيان	القيمة
رأس المال	2,660.3
مجموع الموارد	3,223.7
القروض:	
عدد اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	15
إجمالي قيمة اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	426.0
العدد الإجمالي للقروض	641
الإجمالي التراكمي للقروض الموقعة	8,824.7
الإجمالي التراكمي للسحوبات من القروض	5,809.8
الإجمالي التراكمي للأقساط المسددة	3,038.5
إجمالي الدين القائم	2,771.3
المعونات:	
العدد الإجمالي للمعونات القطرية والقومية	1,091
الإجمالي التراكمي للمعونات القطرية والقومية	211.1
الإجمالي التراكمي للسحوبات من المعونات القطرية والقومية	162.6
الإجمالي التراكمي للبرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني	135.8
الإجمالي التراكمي للسحوبات من البرنامج العاجل	113.1

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2015

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة كما هي في نهاية عام 2015 نحو 1,127.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 1,087.6 مليون دولار أمريكي خلال عام 2014 أي بزيادة نسبتها نحو 3.6%.

- عقود ضمان الاستثمار:

بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام 2015 نحو 156.6 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 13.9% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- عقود تأمين ائتمان الصادرات:

بلغت عقود تأمين ائتمان الصادرات 670.4 مليون دولار تمثل ما نسبته 59.5% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- عقود إعادة التأمين الوارد:

بلغت قيمة العمليات المسندة للمؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 300 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 26.6% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

هذا وقد استفاد من الضمانات التي تقدمها المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 17 دولة عربية وغير عربية وعدد من المصارف العربية والمشاركة، جاء في مقدمة الدول المستفيدة من الضمان المملكة العربية السعودية بنسبة 16.7%، دولة الكويت 13.6%، البنوك العربية والمشاركة 12.5%، دولة الإمارات العربية المتحدة 12.2%، الجمهورية الجزائرية 11.1%، الجمهورية التونسية 8.6%، وبقية الدول العربية الأخرى المستفيدة وبنسب متفاوتة.

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 54 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها الجمهورية الجزائرية بنسبة 18.1% والجمهورية التونسية 11.3% وجمهورية مصر العربية 10.6% ثم جمهورية العراق 9.8% والجمهورية اللبنانية 8.62% فيما توزعت بقية العقود على 40 دولة بما نسبته 10.4% من قيمة العقود.

وقد أظهرت الميزانية العمومية للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2015 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 132,954,047 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 437,348,839 دولاراً أمريكياً، ولقد توزعت نسب الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 70.9% والنقدية والودائع المالية 26.7% والموجودات الأخرى 2.4%. كما بلغت حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 125,281,189 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 412,109,174 دولاراً أمريكياً.

كما بلغ مجموع الأرباح التشغيلية 6,661,462 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 21,912,704 دولاراً أمريكياً، في حين بلغت المصروفات العمومية والإدارية نحو 2,970,012 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 9,769,776 دولاراً أمريكياً، وبذلك يكون صافي نتائج أعمال السنة 2015 ربحاً قدره 3,691,450 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 12,049,780 دولاراً أمريكياً، مقارنة بمبلغ 1,864,804 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 6,134,224 دولاراً أمريكياً خلال عام 2014.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات الأولية المتوفرة من وزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انخفاضا خلال عام 2015، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 4.0%، مقابل معدل انخفاض بلغت نسبته حوالي 22.2% في عام 2014. وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 1.3% إلا أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل انخفاضا بحوالي 6.98%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015 (أسعار 2013) نحو 83.1 مليار دينار، مقابل 86.6 مليار دينار في عام 2014، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 31.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 51.9 مليار دينار. وقد أدى هذا التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 12,699.6 دينار خلال عام 2014، إلى 11,970.6 دينار خلال عام 2015.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2015 انخفاضا بلغت نسبته 12.9% ليصل إلى 74.5 مليار دينار، مقارنة بنحو 85.5 مليار دينار خلال عام 2014. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج وأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي النفطي من 27.8 مليار دينار خلال عام 2014 إلى حوالي 16.5 مليار دينار في عام 2015 بمعدل انخفاض بلغ 40.6%، وحقق الناتج المحلي غير النفطي تحسنا طفيفا حيث ارتفع من 57.7 مليار دينار في عام 2014 إلى حوالي 58.0 مليار دينار عام 2015، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 0.5%. وقد أدى هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 12,525.9 دينار خلال عام 2014، إلى 10,722.4 دينار خلال عام 2015.

جدول رقم (12) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,244.2	2,360.3	2,015.1	- 14.63
صيد الأسماك	70.4	93.8	98.8	5.37
التعدين واستغلال المحاجر	55,673.4	29,741.8	30,289.1	1.84
الصناعات التحويلية	2,840.2	3,305.7	2,998.1	- 9.31
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,994.6	2,117.9	1,905.7	- 10.02
الإثشاءات	1,895.6	1,791.4	1,443.2	- 19.44
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6,172.5	5,738.4	3,306.3	- 42.38
الفنادق والمطاعم	236.9	240.5	207.9	- 13.56
النقل والتخزين والاتصالات	6,343.4	5,132.3	4,296.9	- 16.28
الوساطة المالية	3,970.4	4,025.8	3,701.8	- 8.05
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,172.5	7,501.2	8,566.2	14.20
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	23,358.2	25,021.0	24,615.8	- 1.62
التعليم*	29.9	34.4	36.6	6.17
الصحة والعمل الاجتماعي*	89.2	107.4	110.4	2.79
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	125.6	134.7	134.6	- 0.07
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	- 778.5	- 697.6	- 579.1	- 16.98
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	111,438.7	86,649.2	83,147.5	- 4.04
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	56,423.9	30,907.0	31,294.2	1.25
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	55,014.8	55,742.2	51,853.2	- 6.98

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (13): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

"نسبة من الإجمالي"

النشاط الاقتصادي	2015	2014	2013
الزراعة والصيد والحراجة	2.42	2.72	2.01
صيد الأسماك	0.12	0.11	0.06
التعدين واستغلال المحاجر	36.43	34.31	49.96
الصناعات التحويلية	3.61	3.82	2.55
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.29	2.44	1.79
الإشاعات	1.74	2.07	1.70
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأمرية	3.98	6.62	5.54
الفنادق والمطاعم	0.25	0.28	0.21
النقل والتخزين والاتصالات	5.17	5.92	5.69
الوساطة المالية	4.45	4.56	3.56
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشايخ التجارية	10.30	8.66	6.44
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29.60	28.88	20.96
التعليم*	0.04	0.04	0.03
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.13	0.12	0.08
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.16	0.11
الخدمات المالية المحسوبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.81	0.70
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	37.64	35.67	50.63
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	62.36	64.33	49.37

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (14): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "مليون دينار"	عدد السكان* "بالآلاف"	متوسط نصيب الفرد "بالدينار"
2013	111,438.7	6,703	16,625.2
2014	86,649.2	6,823	12,699.6
2015	83,147.5	6,946	11,970.6

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تقديرات

جدول رقم (15) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,244.2	2,469.2	2,832.4	14.71
صيد الأسماك	70.4	98.0	119.1	21.53
التعدين واستغلال المحاجر	55,673.4	26,723.5	16,021.4	-40.05
الصناعات التحويلية	2,840.2	3,332.7	2,786.3	-16.40
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,994.6	2,088.5	2,220.0	6.30
الإقشاءات	1,895.6	1,997.2	2,408.4	20.59
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6,172.5	5,499.1	3,095.8	-43.70
الفنادق والمطاعم	236.9	246.3	251.9	2.27
النقل والتخزين والاتصالات	6,343.4	5,199.6	4,265.9	-17.96
الوساطة المالية	3,970.4	3,998.1	3,559.9	-10.96
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,172.5	7,646.8	8,846.3	15.69
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	23,358.2	26,654.8	28,405.4	6.57
التعليم*	29.9	35.4	42.1	18.93
الصحة والعمل الاجتماعي*	89.2	109.6	117.0	6.75
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	125.6	135.2	164.1	21.38
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	- 778.5	- 749.5	- 658.6	-12.13
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	111,438.7	85,484.5	74,477.5	-12.88
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	56,423.9	27,782.5	16,495.2	-40.63
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	55,014.8	57,702.0	57,982.3	0.49

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (16): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2015	2014	2013
الزراعة والصيد والحراجة	3.80	2.89	2.01
صيد الأسماك	0.16	0.11	0.06
التعدين واستغلال المحاجر	21.51	31.26	49.96
الصناعات التحويلية	3.74	3.90	2.55
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.98	2.44	1.79
الإشاعات	3.23	2.34	1.70
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	4.16	6.43	5.54
الفنادق والمطاعم	0.34	0.29	0.21
النقل والتخزين والاتصالات	5.73	6.08	5.69
الوساطة المالية	4.78	4.68	3.56
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	11.88	8.95	6.44
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	38.14	31.18	20.69
التعليم *	0.06	0.04	0.03
الصحة والعمل الاجتماعي *	0.16	0.13	0.08
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.22	0.16	0.11
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.88	0.88	0.70
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	22.15	32.50	50.63
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	77.85	67.50	49.37

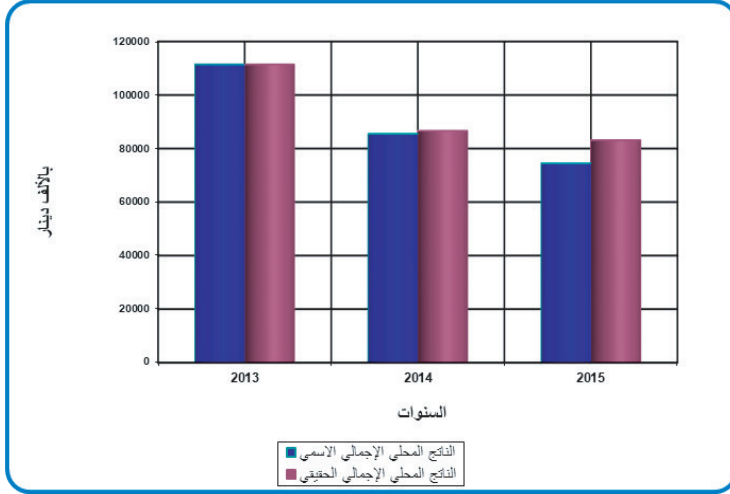
المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (17): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان * " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2013	111,438.7	6,703	16,625.2
2014	85,484.5	6,823	12,525.9
2015	74,477.5	6,946	10,722.4

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط
* تقديرات

شكل (3): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



المصدر: ادارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

● معدل التضخم:

أظهرت بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، أن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ 9.8% في نهاية عام 2015، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 167.7 عام 2014 إلى 184.2 عام 2015، و تركز هذا الارتفاع في أسعار مجموعة سلع وخدمات متفرقة بنسبة 21.4%. وارتفع الرقم القياسي لمجموعة الملابس والأقمشة والأحذية بنسبة 20.5%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 15.3%، في حين تراوحت نسب الارتفاع في باقي المجموعات السلعية والخدمية ما بين 7.8% لمجموعة التعليم والثقافة والتسلية ونسبة 0.3% لمجموعة النقل والمواصلات.

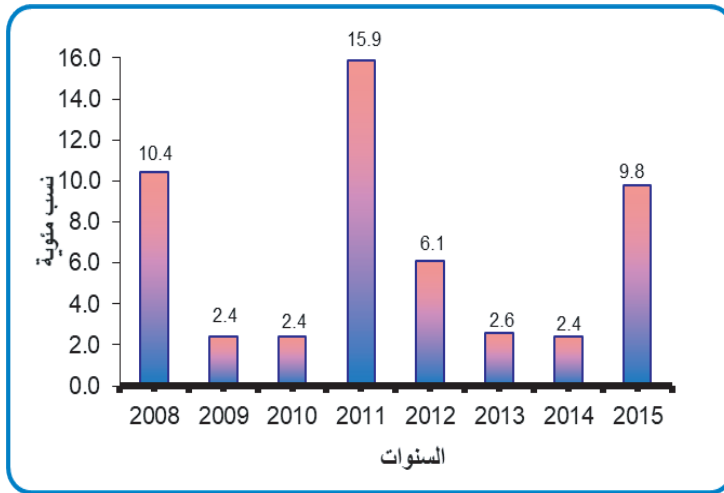
جدول رقم (18): الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2003)

المعدل	2015	2014	الوزن	المجموعات الرئيسية
15.3	214.7	186.2	366	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
20.5	179.0	148.6	73	الملابس والأقمشة والأحذية
1.4	162.1	159.9	233	السكن ومستلزماته
3.4	148.5	143.6	59	أثاث المسكن
7.6	228.3	212.1	40	العناية الصحية
0.3	164.4	163.9	112	النقل والمواصلات
7.8	134.4	124.7	64	التعليم والثقافة والتسلية
21.4	186.3	153.4	53	سلع وخدمات متفرقة
	184.2	167.7	1000	الرقم القياسي العام
	9.8	2.4	-	معدل التضخم السنوي

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (4): معدل التضخم السنوي



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

● العاملون بالنشاط الاقتصادي:

نظراً لعدم توفر بيانات عن عامي 2014 - 2015 سنقوم باستعراض البيانات المتوفرة عن عام 2013، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد عن العاملين بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2013، وتوزيعهم حسب الأنشطة الاقتصادية بأن عدد العاملين بهذه الأنشطة بلغ نحو 1,688 ألف عامل، مقابل 1,524 ألف عامل خلال عام 2012، بارتفاع قدره 164 ألف عامل أي ما نسبته 10.8%، وتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي استحوذوا على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الاستخدام، إذ شكل حوالي 37.5%، يليه قطاع التعليم بنسبة 31.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 7.4%، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 4.8% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها و 0.1% لأنشطة أخرى.

جدول رقم (19):

توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2012 - 2013

أقسام النشاط الاقتصادي	2012		2013*	
	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية
الزراعة والصيد واستغلال الغابات	12950	0.8	13940	0.8
التعدين واستغلال المحاجر	35913	2.4	20075	1.2
الصناعات التحويلية	61565	4.0	74934	4.4
الكهرباء والغاز والمياه	44243	2.9	42717	2.5
التشييد والبناء	27158	1.8	27287	1.6
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها	85845	5.6	80415	4.8
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	5586	0.4	2293	0.1
النقل والتخزين والمواصلات	69316	4.5	75950	4.5
الوساطة المالية	26761	1.8	25984	1.5
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	16136	1.1	13947	0.8
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	526783	34.6	632833	37.5
التعليم	487956	32.0	532334	31.5
الصحة والعمل الاجتماعي	104324	6.8	125448	7.4
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	19361	1.3	19058	1.1
أنشطة أخرى	262	0.02	934	0.1
المجموع	1524159	100	1688149	100

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط.

* بيانات أولية.

● التطورات النفطية المحلية:

لم يكن المشهد في القطاع النفطي الليبي مغايراً بشكل كبير عما كان عليه في عام 2014 ، فقد استمرت أزمة إقفال المواني النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي ، بالإضافة إلى بعض العراقيل والصعوبات كانقطاع إمدادات الكهرباء ، الأمر الذي نتج عنه انخفاض طفيف في كميات النفط المنتجة خلال عام 2015 مقارنة بما كانت عليه في عام 2014 ، حيث انخفض المتوسط اليومي لإنتاج النفط خلال عام 2015 ليصل إلى 400 ألف برميل يومياً مقارنة بـ 480 ألف برميل يومياً خلال عام 2014 .

وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي لليبيا خلال عام 2015 ، فقد أدت الظروف المشار إليها آنفاً إلى توقف عمليات الاستكشاف والتنقيب ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن معظم الشركات والخبرات الأجنبية غادرت البلاد وأوقفت نشاطها ، وبذلك استقر احتياطي ليبيا المعلن عنه عند 48.47 مليار برميل من النفط الخام ، و 51,549 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2015 ، انخفاضاً بمقدار 28.6 مليون برميل ونسبة انخفاض بلغت 16.3% ليصل إلى 146.6 مليون برميل ، مقابل 175.2 مليون برميل خلال عام 2014 ، وانخفض تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي ليصل إلى 400 ألف برميل خلال عام 2015 مقارنة بنحو 480 ألف برميل خلال عام 2014 ، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى استمرار إغلاق المواني النفطية في منطقة الهلال النفطي التي تحوي أكبر المواني النفطية في ليبيا ، والتي تبلغ قدرتها التحميلية حوالي 500 ألف برميل في اليوم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد واجه قطاع النفط العديد من العراقيل الفنية وغير الفنية كعراقيل إمدادات الكهرباء والاحتجاجات والصراعات العسكرية والسياسية.

أما بالنسبة لتوزيع الانتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (20)، فإن انخفاض معدلات إنتاج معظم الشركات المنتجة ساهمت في انخفاض معدلات إجمالي الإنتاج بشكل متفاوت.

وقد احتلت شركة الخليج العربي المرتبة الأولى حيث بلغ إنتاجها خلال عام 2015 حوالي 78.5 مليون برميل محققة معدل ارتفاع سنوي قدره 132.2% وشكل إنتاجها 53.5% من إجمالي الكميات المنتجة، وتراجع إنتاج شركة مليته للنفط (إيني) لتحل المركز الثاني بنسبة انخفاض بلغت 29.3% ليصل إنتاجها إلى 27.5 مليون برميل موزعة علي النحو الآتي: (15.2 مليون برميل باليابسة و 12.3 مليون برميل بالمنطقة المغمورة)، وكانت نسبة مساهمتها 18.8% من إجمالي الكمية المنتجة، وجاء إنتاج شركة سرت في المركز الثالث بمستوى إنتاج قدره 19.8 مليون برميل، حيث كانت نسبة مساهمتها 13.5% من إجمالي الكميات المنتجة، أما شركة المبروك (توتال) فكانت في المركز الرابع بإنتاج قدره 12.6 مليون برميل وهو ما يشكل 8.6% من إجمالي الكمية المنتجة، وجاءت شركة فنترسهال في المركز الخامس بنسبة إنتاج قدرها 2.6% من إجمالي الكميات المنتجة ليصل إنتاجها إلى 3.8 مليون برميل محققة بذلك معدل ارتفاع سنوي بلغ 22.6%، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها بين 1.4% و 0.1% خلال نفس العام.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (20)، ونظراً لعدم حدوث أي تغيرات في الاتفاقيات المبرمة، فيلاحظ أن نسب المشاركة في رأس المال والتشغيل لم تتغير بين المؤسسة والشركاء الأجانب واستمرت على النحو الآتي: امتلاك المؤسسة لشركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة، حيث بلغت كل من النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة أكاكوس (ريبسول) 88.8%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50.0%، أما شركات الزويتينة والهروج (فيبا) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88.0%، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، أما شركة مليته للنفط (إيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في (أو أم في)، مليته للغاز (إيني غاز) الواحة، والمبروك (توتال)، فقد

بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65% ، 59.2% و 50% لكل منها على التوالي ، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التي بلغت فيها هذه النسبة 59.2%.

جدول رقم (20): توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

2015		2014		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		الشركات المنتجة
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	رأسمالي	تشغيلي	
53.5	78.5	19.3	33.8	100.0	100.0	الخليج العربي
0.2	0.3	11.8	20.7	59.2	59.2	الواحة
18.8	27.5	22.2	38.9	50.0	85.5	مليّة للنفط (إيني)
0.1	0.1	20.5	36.0	50.0	88.8	للنفط
2.6	3.8	1.8	3.1	—	—	أكاكوس (رييسول)
13.5	19.8	11.8	20.6	100.0	100.0	فنترسهال
1.4	2.1	2.7	4.8	50.0	88.0	سرت
1.3	1.9	0.9	1.6	50.0	88.0	الهروج (فيبا)
8.6	12.6	9.0	15.7	50.0	50.0	الزويتينة
—	—	—	—	50.0	65.0	المبروك (توتال)
—	—	—	—	—	—	أو إم في
100	146.6	100.0	175.2			المجموع
	0.4		0.5			متوسط الإنتاج اليومي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات النفط الخام:

من خلال البيانات المتوفرة عن كمية الصادرات النفطية في الجدول رقم (21)، يلاحظ أن الكميات المصدرة من النفط شهدت انخفاضاً خلال عام 2015، لتصل إلى 118.2 مليون برميل، مقابل 148.7 مليون برميل في عام 2014، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 30.5 مليون برميل، ونسبة انخفاض بلغت 20.5%.

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة خلال عام 2015 ، فإن المؤسسة الوطنية للنفط لا تزال تصدر مجموعة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 110.3 مليون برميل، أي ما يعادل 93.2% من إجمالي الكميات المصدرة، وتأثرت عمليات تصدير النفط بإغلاق الموانئ النفطية.

جدول رقم (21): توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات	2014		2015	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
المؤسسة الوطنية للنفط	125.1	84.1	110.3	93.3
فنترسهال	3.7	2.5	3.5	3.0
مليئة للنفط (إيني للنفط)	0.0	0.0	1.2	1.0
أو . إم . في	1.8	1.2	0.04	0.0
المبروك (توتال)	5.4	3.6	2.5	2.1
أكاكوس (رييسول)	1.9	1.3	0.0	0.0
ساجا	0.6	0.4	0.0	0.0
هسكي	2.5	1.7	0.0	0.0
بتروكندا	0.5	0.3	0.0	0.0
أ . إن . أي شمال أفريقيا	1.0	0.7	0.6	0.5
المؤسسة الوطنية للنفط الكورية	0.2	0.1	0	0.0
لوكسيدنتال	0.4	0.3	0.1	0.1
إميرادا	0.0	0.0	0.0	0.0
ماراثون	3.1	2.1	0.0	0.0
كونكوفيليس	2.5	1.7	0.0	0.0
المجموع	148.7	100.0	118.2	100.0
متوسط الصادرات اليومي	0.41		0.32	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- أسعار النفط الخام:

نظراً للتطورات التي شهدتها السوق العالمي للنفط خلال عام 2015، فقد انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 50.5 دولاراً للبرميل بمعدل انخفاض قدره 47.3%، واستمرت استفاضة الخام الليبي من الهامش الكبير الذي حققه خام برنت على الأنواع الأخرى من النفط والتي ساهم فيها بشكل كبير النقص الملحوظ في إمدادات النفط الليبي في السوق العالمي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (22) :

جدول رقم (22) : متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2012	2013	2014	2015
البريقة	107.34	108.39	94.45	51.76
الزويتينة	111.17	108.52	110.42	57.58
سيرنكا	109.04	108.07	87.74	-
السدرية	110.57	107.42	86.07	-
أبو الطفل	112.57	108.27	110.36	60.77
السريبر	110.54	106.87	90.89	54.31
مسلة	110.20	106.68	92.58	47.67
أمناء	111.99	107.18	84.14	57.10
البوري	110.21	107.48	99.49	50.21
الشرارة	110.90	109.00	98.71	-
الجرف	110.72	108.21	96.32	52.00
ملينة	110.35	109.12	97.18	52.69
الوفاء	-	-	-	40.66
المتوسط العام	111.1	107.9	95.7	50.5

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا ارتفاعاً خلال عام 2015، حيث شكلت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب من إجمالي الانتاج 16.3%، في حين كانت نسبة إنتاج الغاز المصاحب إلى إجمالي الانتاج 83.7%، ويعزى السبب وراء انخفاض نسبة إنتاج الغاز

الطبيعي المصاحب إلى انخفاض إنتاج النفط الخام خلال عام 2015، وتظهر البيانات الواردة بالجدول رقم (23)، إن المتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفع بمقدار 45.3 مليار قدم مكعب، بنسبة 6.1% ليصل إلى 787.4 مليار قدم مكعب، مقابل 742.1 مليار قدم مكعب خلال عام 2014، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من 2.033 مليار قدم مكعب خلال عام 2014 إلى 2.157 مليار قدم مكعب خلال عام 2015.

جدول رقم (23): المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الإنتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2010	2.956	1078.8
2011	2.052	738.9
2012	2.267	827.5
2013	1.954	713.4
2014	2.033	742.1
2015	2.157	787.4

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

شهد عام 2015 انخفاضاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد انخفض من 4,796.3 ألف طن متري خلال عام 2014 ليصل إلى 4,202.3 ألف طن متري خلال عام 2015، مسجلاً انخفاضاً قدره 594 ألف طن متري، وبنسبة انخفاض بلغت 12.4%. ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد والتي نتج عنها إغلاق للموانئ النفطية وتعطل حركة استخراج النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط الخام المتاح للتكرير وإنتاج المشتقات النفطية.

جدول رقم (24): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
زيت الوقود الثقيل	4,259.3	50.9	1,785.9	37.2	1,796.3	42.7
زيت الغاز (ديزل)	2,775.0	33.2	1,278.4	26.7	1,003.0	23.9
نافثا	1,533.3	18.3	681.5	14.2	539.2	12.8
كيروسين بنوعيه	1,154.4	13.8	483.7	10.1	360.4	8.6
بنزين 95	640.4	7.7	515.7	10.7	459.0	10.9
غاز مسال	117.6	1.4	51.1	1.1	44.3	1.1
الإجمالي	480.0,10	100.0	4,796.3	100.0	4,202.3	100.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات:

شهد الإنتاج المحلي من البتروكيماويات في عام 2015، ارتفاعاً بمقدار 193.1 ألف طن متري ، بنسبة ارتفاع قدرها 28.5%، لتصل إلى 869.7 ألف طن متري، مقابل 676.6 ألف طن خلال عام 2014، ويتضح من البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط أن منتجات اليوريا والأمونيا فاقت مستويات إنتاجها لعام 2014 بما يقارب 108.0% و 28.0% على التوالي، إلا أن مستويات إنتاج الميثانول انخفضت بمقدار 20.8%.

جدول رقم (25): الإنتاج المحلي من البتروكيماويات

" ألف طن متري "

المنتجات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
اليوريا	479.5	40.5	164.2	24.3	341.6	39.3
الميثانول	266.4	22.5	262.1	38.7	207.7	23.9
الأمونيا	437.7	37.0	250.3	37.0	320.4	36.8
الإجمالي	1183.5	100.0	676.6	100.0	869.7	100.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية:

بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية خلال عام 2015 حوالي 1,768.5 ألف طن متري، شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته 1,435.5 ألف طن متري، أي بنسبة 81.2%، فيما شكلت البتروكيماويات ما قيمته 333.0 ألف طن متري ، أي بنسبة 18.8% من الإجمالي.

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (26)، أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيمياوية شهدت انخفاضا خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى الاضطرابات التي شهدتها المنشآت والمواني النفطية خلال العام، بالإضافة إلى توجيه بعض السلع التي كانت تصدر في السابق إلى السوق المحلي، لتغطية بعض العجزات التي طرأت في قنوات العرض بالسوق المحلي.

جدول رقم (26): الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيمياوية

" ألف طن متري "

الصادرات	2013		2014		2015	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
المنتجات النفطية	3,292.5	88.9	1,646.3	80.2	1,435.5	81.2
البتروكيمياويات	409.8	11.1	405.8	19.8	333.0	18.8
المجموع	3,702.3	100.0	2,052.1	100.0	1,768.5	100.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2015 انخفاضا ملحوظا، حيث انخفض بمقدار 1,920.7 ألف طن متري، أي بنسبة انخفاض بلغت 16.4%، ليصل إلى 9,761.7 ألف طن متري خلال 2015، مقابل 11,682.4 ألف طن متري خلال عام 2014.

ويعزى هذا الانخفاض إلى الانكماش الحاصل في استهلاك الكيروسين ووقود الديزل اللذين سجلا معدلات انخفاض قدرها 46.8% و 23.3% على التوالي، وذلك كنتيجة للانخفاض الحاد في إمدادات منتج الكيروسين خلال فصل الشتاء لعام 2015، أما بالنسبة لمنتج وقود الديزل فقد شهد عام 2015 انخفاضا طفيفا في إمدادات هذا المنتج، بالإضافة إلى التحول من استخدام الديزل في محطات توليد الكهرباء إلى استخدام الغاز، أما بالنسبة لمنتج البنزين

فقد انكمشت نسبة استهلاكه بمعدل 2.4%، في حين بلغت نسبة استهلاك زيت الوقود الثقيل 20.6 %، ويعزى ذلك إلى عدم استئناف الصناعات الكبيرة (الإنشاءات، الصناعات الثقيلة) لنشاطها المعتاد والتي تعتبر من أكبر مستهلكي الطاقة في الاقتصاد المحلي والذي تأثر بالأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، والجدول الآتي يبين الاستهلاك المحلي للمشتقات المحلية حسب السلعة :

جدول رقم (27): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2015		2014		2013		المشتقات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
2.7	264.3	2.6	302.5	2.9	321.1	الغاز المسال
38.2	3732.4	32.7	3822.3	33.8	3800.2	بنزين
1.9	181.9	2.9	342.1	4.0	446.8	كيروسين بنوعيه
43.2	4217.6	47.0	5496.3	43.7	4923.8	وقود الديزل
14.0	1365.5	14.7	1719.2	15.7	1767.4	زيت الوقود الثقيل
0.2	18	0.0	0.0	0.0	-	بنزين طيران
100.0	9,761.7	100.0	11682.4	100.0	11,259.3	المجموع

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

أثرت الأوضاع الأمنية المتمثلة في الصراع الدائر في مناطق مختلفة من ليبيا على الحياة العامة، والذي انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي وأدى إلى انخفاض الإنتاج في قطاع النفط بشكل كبير، مما أثر على أوضاع المالية العامة، وسبب في عجز غير مسبوق في الميزانية العامة خلال عام 2015، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات المحلية، كل ذلك كان له تأثير كبير على موارد الميزانية العامة والاستدامة المالية.

إن الأوضاع السابق ذكرها، جعلت مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية يواجهان صعوبات كبيرة في تنفيذ التزامات الدولة الضرورية، والتي يتعذر التوقف عن صرفها لارتباطها بحاجيات المواطن؛ ولتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات، وفي هذا الشأن قام المصرف بتمويل البنود الأساسية من الميزانية عن طريق ترتيبات مالية تم الاتفاق عليها مع وزارة المالية.

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2015

- الموقف التنفيذي للترتيبات المالية 2015:

بلغت الإيرادات الفعلية خلال عام 2015 نحو 16.8 مليار دينار، في حين تم تسجيل مبلغ 36.0 مليار دينار، وقد نتج عن ذلك عجز في الإيرادات العامة قدره 19.2 مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وتوقف معظم الإنتاج والصادرات النفطية.

أ - الإيرادات:

وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، بلغ إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية المحققة خلال العام نحو 16,843.4 مليون دينار تفصيلها كالتالي :

- بلغت الإيرادات النفطية المحققة عن السنة المالية لعام 2015 نحو 10,597.5 مليون دينار.

- بلغت حصيللة الإيرادات غير النفطية لعام 2015 نحو 6,245.7 مليون دينار، منها إيرادات ضريبية بنحو 671.3 مليون دينار وإيرادات الجمارك بنحو 46.0 مليون دينار، في حين بلغ الإيراد العام نحو 570.4 مليون دينار ومبلغ 4,958.0 مليون دينار هي مبالغ متبقية بحسابات لدى المصارف من سنوات سابقة.

ب - المصروفات :

وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، بلغ إجمالي قيمة التفويضات الصادرة لكافة أبواب الميزانية العامة خلال سنة 2015 نحو 36,014.9 مليون دينار على النحو الآتي :

- الباب الأول - المهيا والمرتببات وما في حكمها:
تم تسجيل مبلغ 20,307.2 مليون دينار .
- الباب الثاني - نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل:
تم تسجيل مبلغ 3,625.9 مليون دينار .
- الباب الثالث - مشروعات وبرامج التنمية:
تم تسجيل مبلغ 3,861.8 مليون دينار .
- الباب الرابع - الدعم وموازنة الأسعار:
تم تسجيل مبلغ 8,220.0 مليون دينار تفاصيلها كآآتي :

جدول رقم (28) : نفقات الدعم وموازنة الأسعار

"مليون دينار"

المبالغ المسيلة	البيان
600.0	الأدوية والإمداد الطبي
4.3	السلع التموينية
6,194.0	المحروقات
9.852	الكهرباء والإنارة العامة
242.7	المياه والصرف الصحي
326.1	النظافة العامة
8,220.0	الإجمالي

المصدر : وزارة المالية

جدول رقم (29): المبالغ المضافة لحسابات وزارة المالية لعام 2015

"مليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ المسيلة
الأول	المرتبات وما في حكمها	20,307.2
الثاني	النفقات التسييرية والتشغيلية	3,625.9
الثالث	مشروعات وبرامج التنمية	3,861.8
الرابع	نفقات الدعم وموازنة الأسعار	8,220.0
	الإجمالي	36,014.9

المصدر : وزارة المالية

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات :

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2015، بأن الوضع العام للميزان قد تأثر للعام الثالث على التوالي بانخفاض الصادرات النفطية، مما أدى لحدوث عجز في الميزان الكلي بلغ 16.4 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 27.4 مليار دينار عام 2014، ويرجع انخفاض العجز في الميزان الكلي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري من 24.2 مليار دينار عام 2014 إلى 12.7 مليار دينار عام 2015، وذلك بسبب انخفاض العجز في الميزان التجاري الذي بلغ نحو 7.7 مليار دينار في عام 2015، مقابل عجز بلغ 14.1 مليار دينار في عام 2014.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2015:

الحساب الجاري:

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بـ(السلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي) خلال عام 2015؛ حدوث عجز في الحساب الجاري بلغ 12.7 مليار دينار، متأثراً بالعجز في الميزان التجاري الذي بلغ 7.7 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 14.1 مليار دينار في عام 2014، وانخفض العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 10.1 مليار دينار في عام 2014 إلى 5.0 مليارات دينار في عام 2015.

1 - الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2015 انخفاضاً في العجز من 14.1 مليار دينار عام 2014 إلى عجز بلغ 7.7 مليار دينار في عام 2015، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية عموماً من 24.5 مليار دينار في عام 2014 إلى 15.0 مليار دينار في عام 2015، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية من نحو 23.0 مليار دينار في عام 2014 إلى 13.9 مليار دينار في عام 2015، كما كان لانخفاض قيمة الواردات السلعية من 38.6 مليار دينار عام 2014 إلى 22.7 مليار دينار عام 2015؛ أثراً مباشراً على انخفاض العجز في الميزان التجاري لعام 2015.

2 - العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) انخفاض العجز من 10.1 مليار دينار عام 2014 إلى عجز قدره 5.0 مليارات دينار عام 2015، ويعزى هذا إلى انخفاض العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 5.5 مليارات دينار في عام 2015، مقابل 9.4 مليار دينار عام 2014، وإلى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية من 1.4 مليار دينار عام 2014، إلى عجز 1.2 مليار دينار عام 2015، في حين حقق حساب الدخل فائضاً بلغ 1.6 مليار دينار عام 2015.

الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2015 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 4.0 مليارات دينار في عام 2015، مقابل تدفقات للخارج بلغت 0.5 مليار دينار في عام 2014، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

الميزان الكلي:

نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية خلال عام 2015، بسبب الأحداث السياسية والأمنية المتردية التي تشهدها البلاد، حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات لعام 2015 عجزاً بلغ 16.4 مليار دينار، والذي انعكس سلباً على احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي بالرغم من قيام المصرف باتخاذ بعض الإجراءات لتنظيم استعمالات النقد الأجنبي وتمويل الاحتياجات الضرورية فقط.

جدول رقم (30): ميزان المدفوعات

" مليون دينار "

2015	2014	2013	البندود
-12,713.6	-24,172.3	12.2	أولاً- الحساب الجاري :
-13,195.1	-23,489.4	4,669.6	1. السلع والخدمات :
-7,687.6	-14,120.7	15,199.9	أ. السلع:
14,996.9	24,511.0	58,442.8	- الصادرات (فوب)
13,853.2	2,2951.4	56,445.3	قطاع الهيدروكربونات
1,143.7	1,559.6	1,997.5	صادرات أخرى
-22,684.5	-38,631.7	-43,242.9	- الواردات (فوب)
-5,507.5	-9,368.7	-10,530.3	ب. الخدمات :
372.5	100.6	228.5	دائن
-5,880.0	-469.2,9	-10,758.8	مدين
1,641.1	740.7	-527.1	2. الدخل :
-134.4	-1,106.0	-3,290.2	دخل الاستثمار المباشر
1,775.5	1,846.7	2,763.2	دخل استثمارات أخرى
-1,159.6	-1,423.5	-4,130.3	3. التحويلات الجارية :
0.0	-1.5	-67.2	الحكومة العامة
-1,159.6	-1,422.0	-4,063.1	القطاعات الأخرى
-96.8	-193.5	-450.0	قطاع النفط
-1,062.8	-1,228.5	-3,613.1	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
-3,938.3	-534.7	-5,642.6	ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي
-545.3	98.6	-898.8	الاستثمار المباشر
2343.5	-1,054.0	-2,812.9	استثمار الحافطة
-5,736.5	420.8	-1,930.9	استثمارات أخرى
287.1	-2,697.5	-3,041.8	ثالثاً - الخطأ والسهو
-16,364.8	-27,406.0	-8,672.3	رابعاً - الميزان الكلي
			بنود للتذكير :
1.38	1.27	1.27	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
1.39	1.33	1.25	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)
52.0	-56.3	0.2	رصيد الحساب الجاري (%من إجمالي الناتج المحلي)
67.2	-63.7	-10.9	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
24.4	43.0	80.0	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الدينير)

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● التجارة الخارجية:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذا أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الإنتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال.

وفيما يأتي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2015:

أولاً - حجم التبادل التجاري:

أظهر حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2015؛ انخفاضاً بلغت نسبته 33% أو ما مقداره 16,317 مليون دينار، ليصل إلى 33,037 مليون دينار، مقابل 49,354 مليون دينار خلال عام 2014، ويعود هذا التراجع في حجم التجارة الخارجية أساساً إلى تراجع نمو الصادرات بنسبة 41.3%، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وانخفاض كميات الإنتاج المحلي، كما سجلت الواردات تراجعاً بلغ 25%.

ثانياً - الصادرات: يعتمد الاقتصاد الوطني اعتماداً شبه كامل على الصادرات ممثلاً في صادرات النفط الخام، حيث بلغ إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير نحو 14,323.2 مليون دينار.

ثالثاً - الواردات: نتيجة عجز السوق المحلي عن تلبية احتياجات المستهلكين والمستثمرين، من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات، يتم اللجوء إلى الأسواق الخارجية لتغطية هذا العجز، مما يؤدي إلى تضخم قيمة الواردات، والتي بلغت خلال عام 2015 نحو 18,714.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 56.6% من إجمالي حجم التجارة الخارجية.

هذا ويلاحظ من خلال البيانات انخفاض الواردات، بنحو 6,247 مليون دينار، أو ما نسبته 25.0% خلال عام 2015، لتصل إلى 18,714.9 مليون دينار، مقابل 24,961.0 مليون دينار خلال عام 2014.

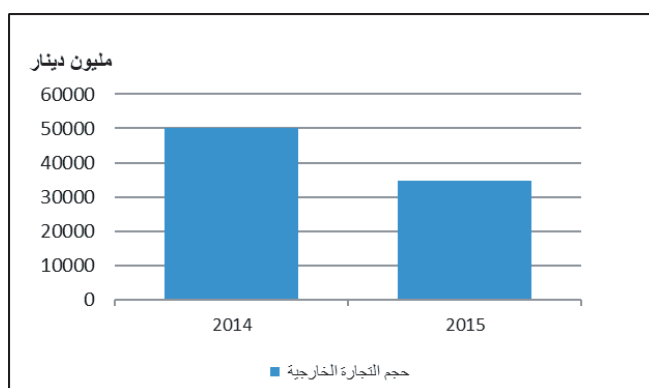
جدول رقم (31): التجارة الخارجية خلال الفترة (2014 - 2015)

" مليون دينار "

البند	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	24,393	14,323	- 10,070	- 41.3
الواردات	24,961	18,714	- 6,247	- 25.0
حجم التجارة الخارجية	49,354	33,037	-16,317	-33.1

مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (5): حجم التجارة الخارجية (2015 - 2014)



مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

1. التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الواردة في الجدول رقم (32)، الأهمية النسبية العالية للبلدان المتقدمة من إجمالي الصادرات، إذ بلغت نسبة 77% للعام موضوع التقرير، لتصل إلى 11,004 مليون دينار، تحصلت بلدان منطقة اليورو على النصيب الأكبر من الصادرات الليبية، إذ وصلت نسبة الصادرات إلى 71%، وما مقداره 10,204 مليون دينار.

ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام والموقع الجغرافي لليبيا، فيما شكلت الصادرات للبلدان النامية نسبة 23% من إجمالي الصادرات، والتي بلغت نحو 3,319 مليون دينار، تأتي في مقدمتها، بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان لتشكل 10% من إجمالي الصادرات الليبية للبلدان النامية يليها البلدان الآسيوية حيث شكلت الصادرات لهذه البلدان نسبة 9% من الصادرات الليبية للبلدان النامية، في حين شكلت الصادرات لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان نصف الكرة الغربي، وبلدان أوربية أخرى نسبة 4% من إجمالي الصادرات لتلك البلدان.

جدول رقم (32) : التوزيع الجغرافي للصادرات (2014 - 2015)

"بالمليون دينار"				
المنطقة	2014	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	2015	النسبة من إجمالي الصادرات (%)
البلدان المتقدمة	21,381	88	11,004	77
منطقة اليورو	18,065	74	10,204	71
بلدان أخرى	3,316	14	800	6
البلدان النامية	3,012	12	3,319	23
آسيا	1,012	4	1,227	9
أوروبا	514	2	424	3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان	1,328	5	1,485	10
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	39	0	46	0
نصف الكرة الغربي	119	1	137	1
مجموع الصادرات	24,393	100	14,323	100

مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

2. التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد منطقة اليورو المصدر الرئيس لواردات ليبيا، حيث بلغت أهميتها النسبية 34% من إجمالي الواردات خلال عام 2015، لتصل إلى نحو 6,445 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو، يليها مجموعة البلدان الآسيوية التي شكلت 18% من إجمالي الواردات، في حين شكلت الواردات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان ما نسبته 18% من إجمالي الواردات، أما منطقة أوروبا وبلدان نصف الكرة الغربي فقد شكلت ما نسبته 17%، 2% من إجمالي الواردات على التوالي.

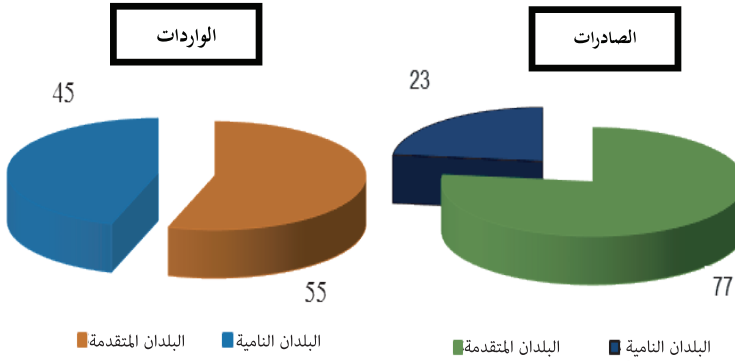
جدول رقم (33) : التوزيع الجغرافي للواردات (2014 - 2015)

"بالمليون دينار"

المنطقة	2014	النسبة من إجمالي الواردات (%)	2015	النسبة من إجمالي الواردات (%)
البلدان المتقدمة	12,088	48	8,360	45
منطقة اليورو	8,546	34	6,445	34
بلدان أخرى	3,542	14	1,915	11
البلدان النامية	12,873	52	10,354	55
آسيا	3,756	15	3,349	18
أوروبا	4,349	17	3,243	17
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباكستان	3,789	15	3,282	18
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	60	0	64	0
نصف الكرة الغربي	919	4	416	2
مجموع الواردات	24,961	100	18,714	100

مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (6) : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات لعام 2015



المصدر : موقع صندوق النقد الدولي

رابعاً: التطورات النقدية والمصرفية

- القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2015 زيادة نسبتها 10.0%، أو ما مقداره 3.8 مليار دينار، أي من 38.1 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 41.9 مليار دينار في نهاية عام 2015، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية، وتشمل كلا من النقد بخزائن المصارف، والنقد لدى الجمهور، وودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شهدت العملة لدى الجمهور ارتفاعاً بنسبة 34.0%، أي من 17,174.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 23,007.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، في حين انخفضت العملة بخزائن المصارف التجارية من 1,619.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 743.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بنسبة 54.1%، كما انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، من نحو 17,502.6 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 16,185.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، بنسبة 7.5%، أو ما مقداره 1,317.4 مليون دينار.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت من 1,832.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 1,990.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بنحو 157.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6%.

- العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشى على القاعدة النقدية، حيث انخفضت بنحو 16,184.8 مليون دينار، أو ما نسبته 12.9%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على هذه القاعدة، أي بزيادة قدرها 19,980.7 مليون دينار، أو ما نسبته 22.8% في نهاية عام 2015، كما يتضح من الجدول الآتي.

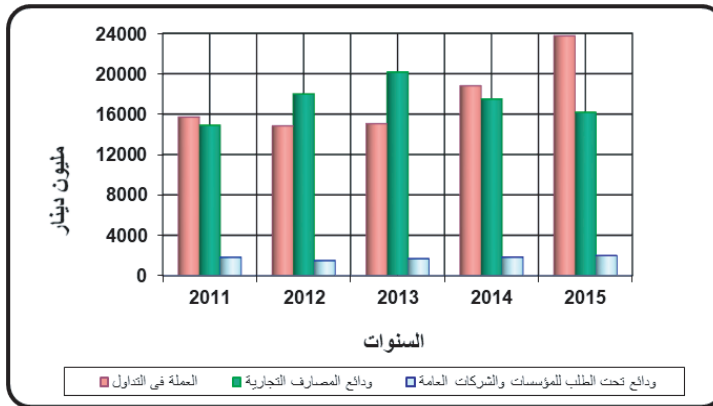
جدول رقم (34): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

النسبة التغير	مقدار التغير	2015	2014	البيان
				القاعدة النقدية :
10.0	3,795.9	41,926.2	38,130.3	
26.4	4,956.1	23,750.9	18,794.8	1 - العملة المصدرة للتداول:
- 54.1	- 876.3	743.6	1,619.9	- بخزائن المصارف
34.0	5,832.4	23,007.3	17,174.9	- لدى الجمهور
- 7.5	- 1,317.4	16,185.2	17,502.6	2 - ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي
8.6	157.2	1,990.1	1,832.9	3 - ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة
10.0	3,795.9	41,926.2	38,130.3	العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:
- 12.9	- 16,184.8	109,413.0	125,598.6	1 - صافي الأصول الأجنبية
- 22.8	19,980.7	(67,487.6)	(87,468.3)	2 - صافي الأصول المحلية:
- 29.2	9,490.7	(23,013.1)	(32,503.8)	- الخزانة العامة
0.0	0.0	0.0	0.0	- القطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	- المصارف التجارية
- 19.1	10,490.0	(44,474.5)	(54,964.5)	- صافي البنود الأخرى

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل (7): القاعدة النقدية



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2015، ارتفاعاً بنحو 9,201.6 مليون دينار، أو ما نسبته 13.3% ليصل إلى 78,606.3 مليون دينار، مقابل 69,404.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

وقد تركزت الزيادة بالكامل في عرض النقود (ع1) الذي ازداد بنحو 10,050.3 مليون دينار، أو ما نسبته 15.1% ليصل في نهاية عام 2015 إلى 76,783.0 مليون دينار، مقابل 66,732.7 مليون دينار في نهاية عام 2014، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 17,174.9 مليون دينار إلى 23,007.3 مليون دينار أو ما مقداره 5,832.4 مليون دينار وبنسبة بلغت 34.0% في نهاية عام 2015، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب من 49,557.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 53,775.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بنسبة 8.5%، أو ما مقداره 4,217.9 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 70.0% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 30.0%، أما رصيد شبه النقود فقد انخفض بنحو 848.7 مليون دينار، أو ما نسبته 31.8% ليصل إلى 1,823.3 مليون دينار، مقابل 2,672.0 مليون دينار في نهاية عام 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع1) ارتفعت من 25.7% في نهاية عام 2014 إلى 30.0% في نهاية عام 2015، كما ارتفعت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع2) من 24.7% في نهاية عام 2014 إلى 29.3% في نهاية عام 2015.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2015 بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.83 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.87 مرة.

- العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ انخفاض صافي الأصول الأجنبية بنسبة 11.8%، وكذلك صافي البنود الأخرى بنسبة 6.3%، فقد كان لهما أثر انكماشى على عرض النقود، في حين كان لارتفاع صافي الائتمان المحلي بمقدار 22,942.0 مليون دينار، أي بنسبة 68.0% في نهاية عام 2015 أثر توسعي على عرض النقود.

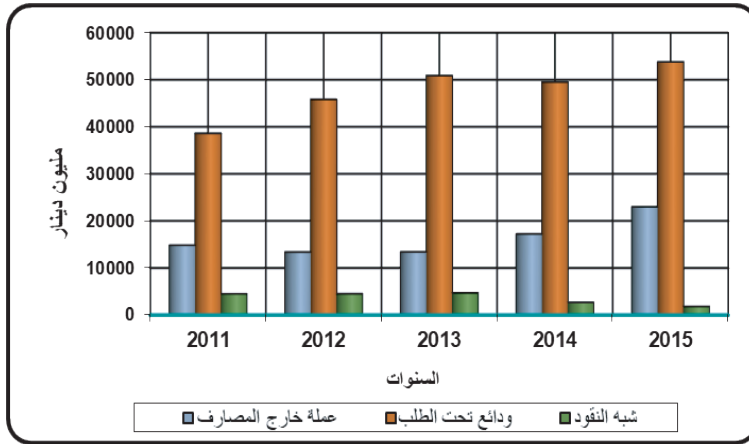
جدول رقم (35): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار "

البيان	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	66,732.7	76,783.0	10,050.3	15.1
- العملة خارج المصارف	17,174.9	23,007.3	5,832.4	34.0
- ودائع تحت الطلب	49,557.8	53,775.7	4,217.9	8.5
2. شبه النقود:	2,672.0	1,823.3	-848.7	-31.8
3. السيولة المحلية (ع2) = (ع1+ع2)	69,404.7	78,606.3	9,201.6	13.3
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	69,404.7	78,606.3	9,201.6	13.3
1. صافي الأصول الأجنبية	130,571.4	115,110.6	-15,460.8	-11.8
2. الائتمان المحلي:	(33,752.1)	(10,810.1)	22,942.0	-68.0
أ. الخزانة العامة (صافي):	(54,490.8)	(31,813.7)	22,677.1	-41.6
- المصرف المركزي	(32,503.8)	(23,013.1)	9,490.7	-29.2
- المصارف التجارية	(21,987.0)	(8,800.6)	13,186.4	-60.0
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	20,738.7	21,003.6	264.9	1.3
3. صافي البنود الأخرى	(27,414.6)	(25,694.2)	1,720.4	-6.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل (8): عرض النقود



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي، مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار، وعلى هذا الأساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية، وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحد حقوق السحب الخاصة، حيث انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 4.4% في نهاية عام 2015، أي انخفض من 1.3346 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2015 إلى 1.3929 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2014، كما انخفض أمام الفرنك السويسري بنسبة 4.3%، أي من 1.3488 لكل فرنك في نهاية عام 2014 ليصل إلى 1.4064 ديناراً لكل فرنك سويسري

في نهاية عام 2015، وانخفض أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 3.7% في نهاية عام 2015، في حين ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 6.1%، أي ارتفع من 1.6221 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2014 ليصل إلى 1.5225 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2015، كما ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 0.6%، ليصل إلى 2.0644 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2015، مقابل 2.0767 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2014. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية:

جدول رقم (36) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

" دينار ليبي لكل وحدة "

العملات	2014	2015	نسبة التغير
دولار أمريكي	1.3346	1.3929	4.4
يورو	1.6221	1.5225	- 6.1
جنيه إسترليني	2.0767	2.0644	- 0.6
فرنك سويسري	1.3488	1.4064	4.3
ين ياباني (100 ين)	1.1150	1.1566	3.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2015 (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعاً قدره 2,980.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، ليبلغ نحو 163.8 مليار دينار، مقابل 160.8 مليار دينار في نهاية عام 2014. وفيما يأتي تحليل لأهم بنود أصول وخصوم المركز المالي للمصرف.

أولاً - الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 5.0 مليارات دينار، أو ما نسبته 26.4% لتصل في نهاية عام 2015 إلى 23.8 مليار دينار، مقابل 18.8 مليار دينار في نهاية عام 2014، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات الخزنة الأجنبية والعملات الأجنبية التي تشكل ما نسبته 99.8% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2014 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.2% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2015 نحو 140.0 مليار دينار، مقابل 142.0 مليار دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً انخفاضاً بمقدار 2.0 مليار دينار، أي ما نسبته 1.4%. وفيما يأتي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات وأذونات الخزنة الأجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات وأذونات الخزنة الأجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2015 نحو 75.2 مليار دينار، مقابل نحو 96.4 مليار دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً انخفاضاً قدره 21.2 مليار دينار، أو ما نسبته 22.0%. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في إيرادات النقد الأجنبي، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات الليبي، والذي انعكس على انخفاض رصيد الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغيير في رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2015 ل يبقى كما هو عليه في نهاية عام 2014 والبالغ 3,029.4 مليون دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2015 بنحو 248.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6% ليصل إلى 15.6 مليار دينار، مقابل 15.4 مليار دينار في نهاية عام 2014.

- **قروض وسلفيات الخزنة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزنة العامة في نهاية عام 2015 نحو 40.9 مليار دينار، مقابل 21.7 مليار دينار في نهاية عام 2014، مظهرًا زيادة قدرها 19.2 مليار دينار، أو ما نسبته 88.3%، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2015.

- **القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:**

سجل الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2015، انخفاضاً بنحو 113.0 مليون دينار أي ما نسبته 10.3% ليصل إلى 985.8 مليون دينار، مقابل نحو 1,098.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2015 نحو 4,248.0 مليون دينار، مقابل 4,316.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، مظهرًا انخفاضاً قدره 68.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%.

ثانياً - الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2015 ارتفاعاً بنحو 5.0 مليارات دينار أو ما نسبته 26.4%، ليصل في نهاية العام إلى نحو 23.8 مليار دينار، مقابل 18.8 مليار دينار في نهاية عام 2014.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2015 انخفاضاً قدره 3.6 مليار دينار ليصل إلى 108.4 مليار دينار، مقابل 112.0 مليار دينار في نهاية عام 2014، حيث انخفض رصيد ودائع الخزانة العامة بمقدار 25.8 مليون دينار أي ما نسبته 0.7%، ليصل في نهاية عام 2015 إلى 3,437.4 مليون دينار، مقابل 3463.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، وانخفض رصيد المجالس المحلية بنحو 1.3 مليار دينار، أي ما نسبته 38.8% ليصل إلى 2.0 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 3.2 مليار دينار في نهاية عام 2014، كما شهد رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة انخفاضاً بنحو 4.1 مليار دينار، أو ما نسبته 7.3% ليصل في نهاية عام 2015 إلى نحو 52.5 مليار دينار، مقابل 56.6 مليار دينار في نهاية عام 2014، في حين ارتفع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 821.6 مليون دينار، أي ما نسبته 2.9%، ليصل إلى 29.1 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 28.3 مليار دينار في نهاية عام 2014، كما ارتفع رصيد حسابات متنوعة بنحو 764.5 مليون دينار، أي ما نسبته 3.9% ليصل إلى 20.6 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 19.8 مليار دينار في نهاية عام 2014، وكذلك ارتفع رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 228.1 مليون دينار أي ما نسبته 43.1% ليصل إلى 757.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 529.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رأس المال والاحتياطي العام ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2014 والبالغ 1,500.0 مليون دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات الأخرى انخفاضاً بلغ 833.9 مليون دينار، أي ما نسبته 8.2%، ليصل إلى نحو 9.3 مليار دينار في نهاية عام 2015، مقابل 10.2 مليار دينار في نهاية عام 2014.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 2.5 مليار دينار، أو ما نسبته 13.6% ليصل في نهاية عام 2015 إلى نحو 20.8 مليار دينار، مقابل 18.3 مليار دينار في نهاية عام 2014. والجدول رقم (37) يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (37): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول				
أولاً: أصول إصدار العملة:	18,795.2	23,751.9	4,956.7	26.4
1 - سندات وأذونات الخزنة الأجنبية والعملات الأجنبية	18,748.3	23,705.0	4,956.7	26.4
2 - ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	141,998.6	140,022.2	- 1,976.4	- 1.4
1 - سندات وأذونات الخزنة الأجنبية والعملات الأجنبية	96,444.5	75,228.9	- 21,215.6	- 22.0
2 - المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3 - المساهمات والاستثمارات الأجنبية	15,398.5	15,647.4	248.9	1.6
4 - الدين العام الممنوح للخزنة العامة:	21,711.1	40,882.7	19,171.6	88.3
- سندات وأذونات الخزنة العامة	0.0	0.0	0.0	
- قروض وتسهيلات للخزنة العامة	21,711.1	40,882.7	19,171.6	88.3
5 - القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	1,098.8	985.8	- 113.0	- 10.3
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	1,098.8	985.8	- 113.0	- 10.3
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	
6 - الأصول الأخرى	4,316.3	4,248.0	- 68.3	- 1.6
مجموع الأصول	16,0793.8	163,774.1	2,980.3	1.9
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	18,795.2	23,751.9	4,956.7	26.4
1 - عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	18,795.2	23,751.9	4,956.7	26.4
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	141,998.6	140,022.2	- 1,976.4	- 1.4
1 - الودائع (الحسابات الجارية) :	112,011.3	108,386.8	- 3,624.5	- 3.2
- الخزنة العامة	3,463.2	3,437.4	- 25.8	- 0.7
- المجالس المحلية	3,242.3	1,985.0	- 1,257.3	- 38.8
- مؤسسات وأجهزة عامة	28,309.0	29,130.6	821.6	2.9
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	56,639.8	52,484.2	- 4,155.6	- 7.3
- حسابات متنوعة	19,827.2	20,591.7	764.5	3.9
- حسابات مصارف خارجية	529.8	757.9	228.1	43.1
2 - رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3 - احتياطات ومخصصات أخرى	10,179.0	9,345.1	- 833.9	- 8.2
4 - الخصوم أخرى	18,308.3	20,790.3	2,482.0	13.6
مجموع الخصوم	160,793.8	163,774.1	2,980.3	1.9

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● المصارف التجارية

سجلت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في نهاية عام 2015 انخفاضا بلغ 4,970.9 مليون دينار، ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 90,233.4 مليون دينار، مقابل 95,204.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، بنسبة انخفاض قدرها 5.2 %.

وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية:

أولا : جانب الأصول :

1 - النقدية:

أ - النقدية بال خزائن والمقاصة :

ارتفع رصيد النقدية بمعدل 20.8% وبمقدار 1,345.5 مليون دينار ، ليصل إلى 7,825.0 مليون دينار في نهاية عام 2015 ، مقابل 6,479.5 مليون دينار في نهاية عام 2014 ، حيث تركّز هذا الارتفاع في عمليات المقاصة بين الفروع والتي ارتفعت بنسبة 74.4%، في حين انخفضت النقدية بال خزائن بمعدل 54.2% لتصل إلى 752.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 1,642.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (38): النقدية بال خزائن والمقاصة

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
النقدية بال خزائن :	1,642.8	752.8	- 54.2
- عملة محلية	1,619.9	743.6	- 54.1
- عملة أجنبية	22.9	9.2	- 59.8
المقاصة بين المصارف	3,288.7	4,372.2	32.9
المقاصة بين الفروع	1,548.0	2,700.0	74.4
الإجمالي	6,479.5	7,825.0	20.8

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ب - أرصدة لدى المصارف :

بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 53,539.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 62,244.0 مليون دينار في نهاية عام 2014، أي بمعدل انخفاض قدره 14.0%، وتركز هذا الانخفاض في رصيد شهادات الإيداع بمقدار 12,814.9 مليون دينار بنسبة انخفاض 34.6%، وعلى الرغم من تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، إلا أن المصارف التجارية لازالت تحتفظ بمعدلات سيولة عالية لدى المصرف المركزي في شكل شهادات إيداع، فيما سجل رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي ارتفاع نسبته 8.0% نهاية عام 2015، وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع لدى المصارف كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (39): أرصدة لدى المصارف

"مليون دينار"			
البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب لدى :			
- المصرف المركزي	19,317.8	20,863.2	8.0
- المصارف المحلية	408.2	1,717.6	320.8
- المصرف الليبي الخارجي	1,850.0	2,216.8	15.0
- المصارف بالخارج	2,784.7	3,073.1	10.4
ودائع زمنية :			
- شهادات الإيداع	37,074.6	24,259.7	- 34.6
- المصارف المحلية	0	0.0	0
- المصرف الليبي الخارجي	206.1	107.1	- 48.0
- المصارف بالخارج	602.6	1,302.4	116.1
الإجمالي	62,244.0	53,539.9	- 14.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2 - الاستثمارات :

سجل إجمالي بند رصيد الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2015 نحو 1,787.8 مليون دينار، مقابل 775.5 مليون دينار في نهاية عام 2014 وتعزى هذه الزيادة ابتداء من العام 2015 إلى قيام مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية بالاستثمار في أدوات وسندات الخزانة بمبلغ 500 مليون دينار لكل منهما، والجدول الآتي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (40): الاستثمارات

" مليون دينار "

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
سندات وأذونات الخزينة	0.0	1,000.0	0.0
استثمارات أخرى	775.5	787.8	1.6
الإجمالي	775.5	1,787.8	130.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نحو 20,212.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 19,959.9 مليون دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً بذلك ارتفاع نسبته 1.3%، وبمقدار 252.9 مليون دينار، وتركز هذا الارتفاع في رصيد سلفيات وسحب على المكشوف من 4,245.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، إلى 5,440.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، وانخفض رصيد قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى من 8,555.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، إلى 8,164.2 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ومن جانب آخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 13.8% في نهاية عام 2015، مقابل ما نسبته 13.5% في نهاية عام 2014، كما شكل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 22.4% من إجمالي الأصول ونسبة 28.4% من إجمالي الودائع، وفيما يأتي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية:

جدول رقم (41): القروض والتسهيلات الائتمانية

" مليون دينار "

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
سلفيات وسحب على المكشوف	4,245.8	5,440.1	28.1
السلف الاجتماعية *	7,158.9	6,608.6	- 7.7
قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,555.2	8,164.2	- 4.6
إجمالي القروض والتسهيلات	19,959.9	20,212.8	1.3
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,688.1	2,779.7	3.4
صافي القروض والتسهيلات	17,271.8	17,433.1	0.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

* تشمل رصيد قروض المراجعة للأفراد

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2015 ما نسبته 70.4% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 14,230.1 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 29.6% بقيمة 5,982.8 مليون دينار، والجدول الآتي يوضح قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

جدول رقم (42): القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
القروض الممنوحة للقطاع العام	6,195.9	5,982.8	- 3.4
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	13,764.0	14,230.1	3.4
الإجمالي	19,959.9	20,212.8	1.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4 - الأصول الثابتة والأصول الأخرى :

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو 1,365.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى 12,574.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 9,368.5 مليون دينار في نهاية عام 2014.

ثانياً: جانب الخصوم :

1 - ودائع العملاء :

انخفضت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بمقدار 7,653.3 مليون دينار وبنسبة 9.7% لتصل في نهاية عام 2015 إلى 71,257.1 مليون دينار، مقابل 78,910.4 مليون دينار في نهاية عام 2014، وتركز هذا الانخفاض في أرصدة الودائع لأجل بمقدار 9,712.6 مليون دينار، لتصل إلى 11,956.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 21,669.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، في حين سجلت أرصدة الودائع تحت الطلب ارتفاعاً بمقدار 2,084.6 مليون دينار وبنسبة 3.7%، لتصل إلى 58,725.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 56,641.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، كما انخفضت أرصدة ودائع الادخار بنسبة 4.2% لتصل في نهاية عام

2015 إلى 574.5 مليون دينار، مقابل 599.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 ،
والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (43): ودائع العملاء لدى المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
الودائع تحت الطلب	56,641.3	58,725.9	3.7
الودائع لأجل	21,669.3	11,956.7	- 44.8
الودائع الادخارية	599.8	574.5	- 4.2
إجمالي	78,910.4	71,257.1	- 9.7

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

أما فيما يخص تصنيف الودائع، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص، ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 2015 بمقدار 3,546.9 مليون دينار وبنسبة 10.9% لتصل إلى 36,117.4 مليون دينار، مقابل 32,570.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لمو رصيد ودائع الأفراد بالعملة المحلية وذلك بسبب انخفاض السحوبات من حساباتهم لدى المصارف، أما فيما يخص رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي فقد انخفض بنسبة 24.2% لتصل إلى 35,139.7 مليون دينار، منها 9,800.6 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 46,339.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2014، والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (44): تصنيف الودائع

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
ودائع الحكومة والقطاع العام	46,339.9	35,139.7	- 24.2
- ودائع حكومية	21,987.0	9,800.6	- 55.4
- ودائع القطاع العام	24,352.9	25,339.1	4.0
ودائع القطاع الخاص	32,570.5	36,117.4	10.9
إجمالي	78,910.4	71,257.1	- 9.7

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 955.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 432.0 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بارتفاع وقدره 523.6 مليون دينار.

3- حقوق الملكية وأرباح العام:

- رأس المال المدفوع: ارتفع رأس المال المدفوع من 3,563.4 مليون دينار في نهاية عام 2014 إلى 3,609.4 مليون دينار في نهاية عام 2015.

- الاحتياطيات والأرباح: ارتفع رصيد الاحتياطيات والأرباح من 1,319.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، ليصل إلى 1,478.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع قبل خصم المخصصات والضرائب بنسبة 30.6%، لتبلغ 899.6 مليون دينار خلال عام 2015، مقابل 688.6 مليون دينار خلال عام 2014.

جدول رقم (45): حقوق الملكية وأرباح العام

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
رأس المال المدفوع	3,563.4	3,609.5	1.3
الاحتياطي القانوني	335.8	335.8	0.0
احتياطيات غير مخصصة	29.7	29.7	0.0
أرباح العام	265.4	213.0	- 19.7
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	688.6	899.6	30.6
إجمالي	4,882.9	5,087.6	4.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاع بلغت نسبته 4.7% وبمقدار 176.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، ليصل إلى 3,941.8 مليون دينار، مقابل 3,765.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، حيث سجلت الزيادة في جانب مخصص المصارف للديون المشكوك في تحصيلها نحو 91.6 مليون دينار، والجدول الآتي يوضح تفصيل بند المخصصات:

جدول رقم (46): المخصصات

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,688.1	2,779.7	3.4
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	539.3	592.5	9.9
مخصصات عامة	532.8	556.9	4.5
مخصص تقييم أسعار الصرف	5.1	12.7	149.0
إجمالي	3,765.3	3,941.8	4.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5 - متنوعات وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 8,950.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 7,171.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، بزيادة قدرها 1,779.1 مليون دينار وما نسبته 24.8%.

الحسابات خارج الميزانية (الحسابات المقابلة)

انخفض رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية خلال عام 2015، بنسبة 6.8%، ليصل إلى 48,299.2 مليون دينار، مقابل 51,845.0 مليون دينار في عام 2014، وتركز هذا الانخفاض بشكل أساسي في الاعتمادات المستندية الخارجية والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (47): الحسابات خارج الميزانية

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	معدل التغير (%)
الاعتمادات المستندية *	35,632.9	33,637.1	- 5.6
خطابات الضمان *	13,505.9	12,596.2	- 6.7
المستندات برسم التحصيل	2,379.4	1,819.4	- 23.5
أخرى	326.8	246.5	- 24.6
إجمالي	51,845.0	48,299.2	-6.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

* محلية وخارجية

جدول رقم (48): الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2014	2015	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1 - الأصول السائلة	63,886.8	54,292.6	- 9,594.2	- 15.0
نقدية بالخزائن	1,642.8	752.8	- 890.0	- 54.2
- عملة محلية	1,619.9	743.6	- 876.3	- 54.1
- عملة أجنبية	22.9	9.2	- 13.7	- 59.8
الودائع لدى المصرف المركزي	56,392.4	45,122.8	- 11,269.6	- 20.0
- ودائع تحت الطلب	19,317.8	20,863.1	1,545.3	8.0
- شهادات إيداع	37,074.6	24,259.7	- 12,814.9	- 34.6
الودائع لدى المصارف المحلية	408.2	1,717.6	1,309.4	320.8
- ودائع تحت الطلب	408.2	1,717.6	1,309.4	320.8
- ودائع زمنية	0	0.0	0	0
الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	2,056.1	2,323.9	267.8	13.0
- ودائع تحت الطلب	1,850.0	2,216.8	366.8	19.8
- ودائع زمنية	206.1	107.1	- 99.0	- 48.0
الودائع لدى المصارف بالخارج	3,387.3	4,375.5	988.2	29.2
- ودائع تحت الطلب	2,784.7	3,073.1	288.4	10.4
- ودائع زمنية	602.6	1,302.4	699.8	116.1
2 - الاستثمارات	777.5	1,787.8	1,010.3	129.9
3 - القروض والتسهيلات	19,959.9	20,212.9	253.0	1.3
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,245.8	5,440.1	1,194.3	28.1
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المراقبة للأفراد)	7,158.9	6,608.6	- 550.3	- 7.7
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,555.2	8,164.2	- 391.0	- 4.6
4 - الأصول الثابتة	1,211.6	1,365.4	153.8	12.7
5 - الأصول الأخرى بما فيها المقاصة	9,368.5	12,574.7	3,206.2	34.2
مجموع الأصول	95,204.3	90,233.4	- 4,970.9	- 5.2
الحسابات المقابلة	51,845.0	48,299.2	- 3,545.8	- 6.8
إجمالي الميزانية	147,049.3	138,532.6	- 8,516.7	- 5.8
الخصوم				
1 - ودائع العملاء	78,910.4	71,257.1	- 7,653.3	- 9.7
- ودائع تحت الطلب	56,641.3	58,725.9	2,084.6	3.7
- الودائع الزمنية	21,669.3	11,956.7	- 9,712.6	- 44.8
- الودائع الادخارية	599.8	574.5	- 25.3	- 4.2
2 - الاقتراض من المصارف	42.4	41.1	- 1.3	- 3.1
3 - الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	432.0	955.6	523.6	121.2
4 - حقوق الملكية	4,882.9	5,087.4	204.5	4.2
- رأس المال المدفوع	3,563.4	3,609.5	46.1	1.3
- الاحتياطي القانوني	335.8	335.6	- 0.2	- 0.1
- احتياطي غير مخصصة	29.7	29.7	0	0
- أرباح العام	265.4	213	- 52.4	- 19.7
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	688.6	899.6	211.0	30.6
5 - المخصصات	3,765.3	3,941.8	176.5	4.7
6 - المتنوعات والخصوم الأخرى	7,171.3	8,950.4	1,797.1	24.8
مجموع الخصوم	95,204.3	90,233.4	- 4,970.9	- 5.2
الحسابات المقابلة	51,845.0	48,299.2	- 3,545.8	- 6.8
إجمالي الميزانية	147,049.3	138,532.6	- 8,516.7	- 5.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● المصرف الليبي الخارجي

تم تأسيس المصرف الليبي الخارجي بموجب القانون رقم 18 لسنة 1972، ويمارس نشاطه كمصرف خارجي، حيث يقوم بمزاولة الأعمال المالية والمصرفية المختلفة بالخارج عن طريق مساهماته المنتشرة في مختلف بلدان العالم، كما يقوم ببعض الأعمال داخل ليبيا عن طريق وحدة الدينار الليبي.

وفيما يلي تحليل لبنود المركز المالي:

بلغ رصيد الأصول والخصوم للمصرف الليبي الخارجي نحو 30,021.8 مليون دينار (بما في ذلك الحسابات النظامية) في نهاية عام 2015، مقابل 35,523.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، مسجلاً انخفاضاً بلغ 5,501.5 مليون دينار أي بنسبة انخفاض قدرها 15.4%. وقد شكلت الحسابات النظامية ما نسبته 14.4% من إجمالي الأصول أي نحو 3,799.0 مليون دينار.

أولاً - جانب الأصول :

بلغ إجمالي أصول المصرف الليبي الخارجي (عدا الحسابات النظامية) في نهاية عام 2015 نحو 26,222.8 مليون دينار، مقابل 30,659.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، أي بانخفاض قدره 4,437.0 مليون دينار وبنسبة 14.5%. وفيما يلي تحليل لأهم بنود الأصول .

1. نقدية بالخزينة ولدى المصارف:

انخفض رصيد نقدية بالخزينة ولدى المصارف بمقدار 940.0 مليون دينار ليصل إلى 2,669.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 3,609.5 مليون دينار في نهاية عام 2014. وقد تركز هذا الانخفاض في بند نقدية لدى المصارف، حيث سجل هذا البند انخفاضاً قدره 939.2 مليون دينار ليصل إلى 2,661.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 3,600.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، في المقابل فقد سجل بند النقدية بالخزينة انخفاضاً بمقدار 0.8 مليون دينار أو ما نسبته 9.2% لتصل إلى 7.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 8.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

2. الودائع الزمنية:

سجل رصيد الودائع الزمنية انخفاضاً قدره 2,734.0 مليون دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 14.4% ليصل إلى 16,308.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 19,042.6 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد شهادات الإيداع حيث سجل هذا البند انخفاض قدره 7,505.5 مليون دينار أو ما نسبته 96.2% ليصل إلى 298.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 7,803.8 مليون دينار في نهاية عام 2014. كما ارتفع رصيد ودائع لأجل بمقدار 4,771.5 مليون دينار ليصل إلى 16,010.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 11,238.8 مليون دينار في نهاية عام 2014.

3. الاستثمارات:

بلغ رصيد الاستثمارات في نهاية عام 2015 نحو 407.9 مليون دينار، مقابل 473.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، ليسجل بذلك انخفاضاً بلغ مقداره 65.3 مليون دينار، أو بنسبة 13.8%، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع رصيد المحفظة الاستثمارية بنحو 83.0 مليون دينار، ليصل إلى 289.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 372.5 مليون دينار في نهاية عام 2014.

4. صافي القروض والتسهيلات:

شهد رصيد صافي القروض والتسهيلات انخفاضاً نسبته 13.4% أي بمقدار 268.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,733.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 2,003.4 مليون دينار في نهاية عام 2014.

5. المساهمات والأصول الثابتة والأصول الأخرى:

سجل رصيد المساهمات انخفاضاً بنسبة 10.7%، وبمقدار 577.2 مليون دينار ليصل إلى 4,805.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 5,382.2 مليون دينار في نهاية عام 2014، في حين سجل رصيد كل من الأصول الثابتة ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.2 مليون

دينار ليصل إلى 15.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، ورصيد الأصول الأخرى بمقدار 148.2 مليون دينار ليصل إلى 283.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ثانيا - جانب الخصوم:

بلغ رصيد الخصوم الإيداعية (الودائع) لدى المصرف الليبي الخارجي في نهاية عام 2015 نحو 18,609.2 مليون دينار، مقابل 23,686.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، مسجلة انخفاضاً قدره 5,078.4 مليون دينار، وما نسبته 21.4%. ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد الودائع لأجل بنسبة 38.2%، أي بمقدار 5,987.1 مليون دينار لتصل إلى 9,675.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 15,662.5 مليون دينار في نهاية عام 2014، بينما ارتفع رصيد الودائع تحت الطلب بمقدار 908.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.3% ليصل إلى 8,933.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 8,025.1 مليون دينار في نهاية عام 2014.

أما رصيد التأمينات النقدية فقد سجل ارتفاعاً بلغ 159.3 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5% ليصل إلى 867.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 708.3 مليون دينار في نهاية عام 2014، في المقابل سجل رصيد المخصصات انخفاضاً بلغ 25.1 مليون دينار، أو ما نسبته 27.6% ليصل إلى 65.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 90.9 مليون دينار في نهاية عام 2014، وكمحصلة للتغير في هذه الحسابات انخفض رصيد مجموع التزامات المصرف بنسبة 20.4%، أو ما مقداره 5,009.4 مليون دينار ليصل إلى 19,588.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 24,613.0 مليون دينار في نهاية عام 2014.

ومن ناحية أخرى أظهر بند إجمالي حقوق المساهمين ارتفاعاً بلغت نسبته 8.1%، أو بمقدار 482.0 مليون دينار ليصل إلى 6,425.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، مقابل 5,943.1 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعزى هذا الارتفاع في بند حقوق المساهمين إلى التغيرات التي طرأت على البنود المكونة لهذا البند، حيث ارتفع رصيد

الأرباح المحتجزة بمقدار 276.6 مليون دينار لتصل إلى 909.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

الجدول الآتي يوضح تطور بنود أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (49): أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول				
1. نقدية بالخزينة ولدى المصارف :	3,609.5	2,669.5	- 940.0	- 26.0
- نقدية بالخزينة	8.7	7.9	- 8.0	- 9.2
- لدى المصارف	3,600.8	2,661.6	- 939.2	- 26.1
2. الودائع الزمنية :	19,042.6	16,308.6	- 2,734.0	- 14.4
- ودائع لأجل	11,238.8	16,010.3	4,771.5	42.5
- شهادات الإيداع	7,803.8	298.3	7,505.5	- 96.2
3. استثمارات :	473.2	407.9	- 65.3	- 13.8
- استثمارات مالية	100.7	118.4	17.7	17.6
- المحفظة الاستثمارية	372.5	289.5	- 83.0	- 22.3
4. صافي القروض والتسهيلات	2,002.2	1,733.3	- 268.9	- 13.4
5. المساهمات	5,382.2	4,805.0	- 577.2	- 10.7
6. أصول ثابتة	15.0	15.2	0.2	1.3
6. أصول أخرى	135.1	283.3	148.2	109.7
إجمالي الأصول	30,659.8	26,222.8	- 4,437.0	- 14.5
الحسابات النظامية	4,863.5	3,799.0	- 1,064.5	- 21.9
إجمالي الميزانية	35,523.3	30,021.8	- 5,501.5	- 15.5
الخصوم				
1. إجمالي مجموع الودائع :	23,687.6	18,609.2	- 5,078.4	- 21.4
- ودائع تحت الطلب	8,025.1	8,933.8	908.7	11.3
- ودائع لأجل	15,662.5	9,675.4	- 5,987.1	- 38.2
2. التأمينات النقدية	708.3	867.5	159.3	22.5
3. مخصصات	90.8	65.7	- 25.1	- 27.6
4. الضرائب	111.3	46.1	- 65.2	- 58.6
إجمالي مجموع الالتزامات	24,597.9	19,588.5	- 5,009.4	- 20.4
6. إجمالي حقوق المساهمين :	5,943.1	6,425.1	482.0	8.1
- رأس المال	3,990.0	4,170.0	180.0	4.5
- احتياطي قانوني	470.4	491.6	21.2	4.5
- احتياطي طوارئ	186.2	194.6	8.4	4.5
- احتياطي عام	426.7	445.9	19.2	4.5
- أرباح محتجزة	632.5	909.1	276.6	43.7
- أرباح الفترة	237.3	213.9	- 23.2	- 9.9
7. خصوم أخرى	118.8	209.2	90.4	76.1
إجمالي الخصوم	30,659.8	26,222.8	- 4,437.5	- 14.5
الحسابات النظامية	4,863.5	3,799.0	- 1,064.5	- 21.9
إجمالي الميزانية	35,523.3	30,021.8	- 5,501.5	- 15.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

● المصارف المتخصصة

- مصرف التنمية:

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، خاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً، وقد تم توسيع دائرة أنشطة المصرف لتشمل: وسائل النقل، الخدمات الصحية والعلاجية، المواد الغذائية والأعلاف، والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال العام 2015 نحو 2.7 مليون دينار، والتي انخفضت بنسبة 90.4% عما كانت عليه في عام 2014 والبالغة 28.3 مليون دينار، وذلك بسبب اعتماد المصرف على ما يخصصه من أموال من الميزانية العامة.

والجدول الآتي يوضح القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير موزعة حسب الأنشطة:

جدول رقم (50) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

2015		2014		نوع القرض
القيمة	العدد	القيمة	العدد	
0.450	1	20.6	18	بناء وتشبيد
2.287	15	5.3	33	وسائل نقل
0.0	0	2.1	4	غذائية وأعلاف
0.0	0	0.139	1	خدمية
0.0	0	0.0	0	خشبية وورقية
0.0	0	0.0	0	نسيجية وجلود
0.0	0	0.050	1	بلاستيكية وكيمياوية
0.0	0	0.165	1	خدمات سياحية
0.0	0	0.0	0	معدنية وهندسية
0.0	0	0.0	0	خدمات صحية وعلاجية
0.0	0	0.0	-	أخرى *
2.737	16	28.354	58	الإجمالي

المصدر: مصرف التنمية

- المصرف الزراعي:

يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمزارعين والمربين الأفراد والشركات والمشاريع الزراعية العامة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2011 نحو 113.3 مليون دينار، مقابل 34.0 مليون دينار في نهاية عام 2010، مظهرًا بذلك ارتفاعاً قدره 79.3 مليون دينار.

وبتحليل الأهمية النسبية للقروض يتضح أن القروض قصيرة الأجل شكلت ما نسبته 32.9% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 37.3 مليون دينار، وشكلت القروض متوسطة الأجل ما نسبته 67.1% من إجمالي القروض الممنوحة، لتصل إلى نحو 76.0 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012 - 2015.

جدول رقم (51): قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

السنة	قصيرة	متوسطة	طويلة	الإجمالي
2010	23.1	10.2	0.7	34.0
2011	37.3	76.0	-	113.3

المصدر: المصرف الزراعي

- مصرف الادخار والاستثمار العقاري:

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف (عقارية، إنشائية) حتى نهاية عام 2011 نحو 7953.3 مليون دينار، مقابل 7,403.3 مليون دينار في نهاية عام 2010، أي بارتفاع قدره 550.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.4%.

وقد بلغ رصيد القروض العقارية نحو 5745.7 مليون دينار في نهاية عام 2011 مقابل 5195.7 مليون دينار في نهاية عام 2010، مشكلة نسبة 72.2% من إجمالي القروض الممنوحة في عام 2011، وتجدر الإشارة أيضاً بأنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012 - 2015.

جدول رقم (52): رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

" مليون دينار "

السنة	القروض العقارية	مشاريع إنشائية	المجموع
2010	5,195.7	2,207.6	7,403.3
2011	5,745.7	2,207.6	7,953.3

المصدر : مصرف الادخار والاستثمار العقاري

- المصرف الريفي:

يهدف المصرف الريفي كغيره من المصارف المتخصصة إلى إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية من خلال منحهم قروضا صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستوياتهم المعيشية، حيث تظهر بيانات المصرف أن عدد القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير بلغت 63 قرض بقيمة 371.5 مليون دينار سخرت كلها للنشاط الخدمي.

جدول رقم (53): عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2015

" مليون دينار "

البيان	العدد	القيمة
خدمي	63.0	371.5
الحيواني (مواشي، نحل، دواجن)	0.0	0.0
حرفي	0.0	0.0
صناعي	0.0	0.0
زراعي	0.0	0.0
بحري	0.0	0.0
المجموع	63.0	371.5

المصدر : المصرف الريفي

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية، تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع، وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، لعل من أهمها تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي.

وفيما يلي استعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية :

● المحفظة الاستثمارية طويلة المدى :

شهدت أصول المحفظة نمواً طفيفاً يقدر بحوالي 486.3 مليون دولار ، فقد ارتفع إجمالي أصول المحفظة من 10,038.7 مليون دولار عام 2013 إلى 10,525.0 مليون دولار عام 2014، بنسبة نمو 4.8%، ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو صافي محافظ الأوراق المالية والتي ارتفعت من 7,275.6 مليون دولار عام 2013 إلى 7,814.6 مليون دولار عام 2014 وبنسبة نمو قدرها 7.4%، كما شهد بند الودائع وحسابات تحت الطلب هو الآخر نمواً يقدر بحوالي 158.8 مليون دولار ، وبنسبة 9.3% ليرتفع من 1,704.7 مليون دولار عام 2013 إلى 1,863.5 مليون دولار عام 2014 هذا من جهة الأصول، أما من جهة الخصوم فقد ارتفع بند صافي حقوق الملكية من 9,958.0 مليون دولار خلال عام 2013 إلى 10,448.0 مليون دولار خلال عام 2014، ويعزى هذا إلى ارتفاع بند التغير في القيمة العادلة وبند مجمع أرباح سنوات سابقة حيث ارتفع من 99.3 و 5,538.2 مليون دولار عام 2013 إلى 648.0 و 6,095.4 مليون دولار عام 2014 على التوالي، كما

شهد بند صافي أرباح الفترة المالية تحقيق خسائر تقدر 58.9 مليون دولار عام 2014 مقارنة بنحو 557.0 مليون دولار أرباح محققة عام 2013 .

جدول رقم (54): توزيع استثمارات المحفظة طويلة المدى خلال عامي 2013 - 2014
"مليون دولار"

البند	2013	2014
1 - مجموع الأصول	10,038.7	10,525.0
أ - صافي محافظ الأوراق المالية	7,275.6	7,814.6
- محافظ للمتاجرة	2,552.4	2,596.4
- صافي محافظ أسهم متاحة للبيع	300.4	301.2
- صافي محافظ سندات متاحة للبيع	4,422.8	4,917.0
ب - صافي المساهمات	548.4	548.6
ج - قروض	261.1	54.7
د - عقارات (صافي القيمة الدفترية)	60.6	58.4
هـ - الودائع وحسابات تحت الطلب	1,704.7	1,863.5
و - أصول منقولة تحت التسوية	167.5	167.5
ز - حسابات مدينة	20.5	17.4
ح - أصول ثابتة (صافي القيمة الدفترية)	0.29	0.25
2 - الخصوم وحقوق الملكية	10,038.7	10,525.0
أ - صافي حقوق الملكية	9,958.0	10,447.9
- رأس مال المحفظة	4,453.6	4,453.6
- التغير في القيمة العادلة	99.3	648.0
- فروقات إعادة تقييم أرصدة الحسابات	31.8	31.7
- مجمع أرباح سنوات سابقة	5538.2	6095.4
- مجمع توزيعات نقدية من الأرباح	- 722.0	- 722.0
صافي أرباح الفترة المالية	557.0	(59.0 -)
ب - فرض المؤسسة العربية المصرفية لندن	57.9	54.5
ج - حسابات دائنة أخرى	22.1	21.7
د - مخصصات	0.70	0.86

المصدر: المؤسسة الليبية للاستثمار

● محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار:

تظهر بيانات المركز المالي لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار أن إجمالي أصول المحفظة قد شهدت انخفاضا طفيفا عام 2014 يقدر بنحو 0.2%، حيث انخفض إجمالي الأصول من 4,213.2 مليون دولار عام 2013 إلى 4,205.7 مليون دولار عام 2014 وقد تركّز هذا الانخفاض في بند حسابات العهد النقدية والمصارف والودائع، حيث انخفضت بنسبة (57.5) % مقارنة بعام 2013، لتصل إلى 10.2 مليون دولار عام 2014.

جدول رقم (55): المركز المالي لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار في 2013 - 2014

" مليون دولار "

البيان	2013	2014
1 - مجموع الأصول	4,213.2	4,205.7
أ - مجموع الأصول غير المتداولة	108.3	108.5
صافي الأصول الثابتة	103.9	104.0
مشروعات تحت التنفيذ	4.4	4.5
ب - مجموع الأصول المتداولة	664.1	650.6
حسابات العهد النقدية والمصارف والودائع	24.0	10.2
المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	640.1	640.3
ج - مجموع الاستثمارات	3,440.8	3,446.6
المحافظ الاستثمارية	1,041.7	1,041.7
الاستثمار في الشركات التابعة	1,737.6	1,737.6
استثمارات أخرى	661.5	661.5
2 - مجموع حقوق الملكية والالتزامات	4,213.2	4,205.7
أ - مجموع حقوق الملكية	3,598.4	3,591.4
الموارد النقدية المخصصة للمحفظة	5,000.0	5,000.0
الموارد العينية المخصصة للمحفظة		
احتياطي إعادة تقييم الأصول	1000.0	1000.0
أرباح / خسائر مرحلة	(1847.0)	(1830.6)
صافي نتيجة السنة	(16.4)	(704.0)
ب - الإلتزامات	614.8	614.3
التزامات قصيرة الأجل	29.8	29.3
التزامات طويلة الأجل	585.0	585.0
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	4213.2	4205.7

المصدر : المؤسسة الليبية للاستثمار

كما أظهرت قائمة الدخل انخفاض في إجمالي إيرادات المحفظة، حيث انخفضت من 2.6 مليون دولار عام 2013 إلى 0.333 مليون دولار عام 2014، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى انخفاض الإيرادات الاستثمارية بشكل كبير، حيث انخفضت بمقدار 2.9 مليون دولار عام 2014.

ومن جهة أخرى سجل بند المصروفات انخفاضاً ملحوظاً، حيث انخفض من 13.1 مليون دولار عام 2013 إلى 7.3 مليون دولار عام 2014، أي بنسبة 33.3%، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض بند المهام والمهمات، بند أعباء وظيفة أخرى، بند مصاريف التدريب والبعثات، وبند مصروفات مصرفية وعمولات.

وتجدر الإشارة إلى أن قائمة الدخل تشير إلى تحقيق خسائر تقدر 7.03 مليون دولار عام 2014، مقارنة بأرباح قدرت 16.4 مليون دولار عام 2013.

جدول رقم (56): قائمة الدخل لمحفظه ليبيا أفريقيا 2013 ، 2014

"مليون دولار"

البيان	2013	2014
1- الإيرادات	2.6	0.333
إيرادات الودائع	0.09	0.0
إيرادات الفوائد على الحسابات الجارية	0.004	0.003
إيرادات استثمارية	3.0	0.0
2- مصاريف التشغيل	13.1	7.3
المهاتبا و المرتبات	4.0	3.5
أعباء وظيفة أخرى	1.7	0.6
مصاريف التدريب وبعثات	1.2	0.17
مصاريف سفر ومبيت	0.94	0.72
مصروفات مصرفية وعمولات	0.04	0.02
المصروفات الاستهلاكية	0.8	0.13
المصروفات العمومية	4.2	2.2
أتعاب مهنية رسوم مراجعة الحسابات	0.1	0.0
3- نتيجة العمليات التشغيلية	(10.5)	(7.0)
4- نتيجة أداء المحافظ الاستثمارية	24.6	0.0
5- نتيجة العمليات التمويلية	(2.2)	(0.4)
إيراد العمليات التمويلية	7.1	0.0
مصاريف تمويلية	5.1	0.0
أرباح وخسائر التغير في أسعار الصرف	(0.2)	(0.04)
المخصصات	(0.04)	0.0
صافي الدخل	16.4	(7.0)

المصدر: محفظة ليبيا أفريقيا

● سوق المال الليبي:

انطلق مؤشر سوق الأوراق المالية من نقطة إقفاله عام 2013 من مستوى 1155.2 نقطة لينخفض عند مستوى 1087.3 خلال شهر مارس 2014 ومن تم استمر في الانخفاض ليقف عند مستوى 105.9، وتجدر الإشارة إلى أن التداول في سوق المال الليبي قد أوقف التداول في 2014/7/24 إلى حين إشعار آخر، بسبب تردي الأوضاع الأمنية وحالة الانقسام السياسي التي تشهدها البلاد، وتشير البيانات أنه خلال الفترة 2013.1.1 حتى

2014.7.23 إلى أنه قد تم تداول ما مجموعه 360876 سهماً بقيمة 3.3 مليون دينار، نفذت من خلال 535 عملية. وقد بلغ معدل التداول اليومي خلال الفترة قيمة 0.023 مليون دينار، في حين تفاوتت أحجام التداول اليومية خلال الفترة متأثرة بقوة الطلب والعرض خلال الفترة المكونة من 141 يوم تداول ويمكن تلخيص أهم التطورات خلال عام 2014 في الآتي:

جدول رقم (57): أهم المؤشرات الرئيسية لعام 2014

البيان	خلال الفترة من 1/1 إلى 24/7/2014
عدد أيام التداول	141
عدد العمليات المنفذة	535
قيمة الأسهم المتداولة	3,324,311.140
كمية الأسهم المتداولة	360876
إجمالي القيمة السوقية	2,148,928.808
المعدل اليومي لقيمة التداول	23,576.675

المصدر: سوق المال الليبي، تقرير التداول السنوي، 2014

● صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمانية واستثمار الأموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد حقق الصندوق فائض خلال العام 2015 ساهمت في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2015 في الآتي:

أولاً - الإيرادات:

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمانية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2015 ما قيمته 2,848.9 مليون دينار، مقابل 2,232.8 مليون دينار تقريباً اشتراكات ضمانية محصلة خلال عام 2014، أي بزيادة قدرها 27.6%، ويعزى ذلك إلى زيادة التعينات التي شهدتها أغلب الأجهزة الحكومية.

ثانياً - المصروفات: بلغت المصروفات الفعلية لسنة 2015 ما قيمته 2,714.5 مليون دينار مقابل 1,361.5 مليون دينار عام 2012، أي بنسبة زيادة 99.4 %.

جدول رقم (58): قائمة بالتدفقات النقدية لصندوق التقاعد لعام 2015

"مليون دينار"

البيان	القيمة
الإيرادات	3,089.3
الإشتراكات الضمانية	2,848.9
مال تقاعد العسكريين	240.4
إيجارات أملاك الصندوق	0.0
فوائد الودائع	0.0
عوائد استثمارات الصندوق	0.0
مساهمات الصندوق	0.0
إيرادات علاوة السكن للمتقاعدين المدنيين	0.0
إيرادات الالتزامات القانونية	0.0
إيرادات أخرى	0.0
المصروفات	2,714.5
المعاشات والإعانات والمنح المقطوعة	1304.8
المنافع العينية الضمانية	4.5
المعاشات والمكافآت العسكرية	393.2
المعاشات العسكرية الاستثنائية والمعاشات المربوطة وفق المادة (26) والمعاشات العسكرية وعلاواتها وعلاوة السكن للمتقاعدين المدنيين	3.5
مصروفات وأملاك واستثمارات الصندوق	1.5
المرتبات والمهايا والمصروفات العمومية	201.6
الحد الأدنى للمعاشات الضمانية والتقاعدية العسكرية	805.4
الفائض	374.8

المصدر : صندوق التقاعد

انتهى التقرير ...

